دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 41، العدد 3، 2014

تَجْديدُ الْقَوْلِ في بَعْضِ قَضايا الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

عمر يوسُف عُكاشَة*

ملخص

يَسْعى الْباحِثُ إلى ابْتِعاثِ ثَلاثٍ مِنَ الْقَضايا النَّحْوِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (النَّوْعِيِّ) مِنْ مَكْمَنِها. وَلَقَدِ ارْتَأى في أولى الْقَضايا أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ، الْمُضافَ وَالْمَوْصوف، الْمُسَمّى تَقْليدِيّاً (مُبَيِّناً لِلنَّوْعِ)، إِنْ هُوَ إِلّا مَفْعولٌ مُطْلَقٌ (مُبَيَّنُ النَّوْعِ) لَيْسَ غَيْر. وَحاوَلَ الْباحِثُ طَرْحَ رُؤْيَةٍ تَعْليلِيَّةٍ لِمُرادِ النُّحاةِ الْحَقيقِيِّ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مُبَيِّن لِلنَّوْع). وَأَمّا الْقَضِيَّةُ الْمُتَناوَلَةُ ثانِياً، فَقَدْ تَرَكَّزَ الاهْتِمامُ فيها عَلى الأَسْبابِ الَّتي دَفَعَتِ النُّحاةَ إِلى تَقْديرِ (مِثْلَ) دونَ (الْكافِ) في الْبِنْيَةِ الْمُضْمَرَةِ لِمُرَكَّبِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُضاف في مِثْلِ: (سِرْتُ سَيْرَ الأَمير). وَذَهَبَ الْباحِثُ إِلى تَرْجيحِ (الْكافِ) دونَ (مِثْلَ)، لأَسْبابٍ وَاعْتِباراتٍ شَتّى. وَقَدْ أَمْحَضَ الْباحِثُ الْقَضِيَّةَ الثّالِثَةَ لِمُحاوَلَةِ تَبَيُّنِ الْبِنْيَةِ الْمُضْمَرَةِ الَّتي رَآها أَصْوَبَ لِلْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (الْمُبَيَّنِ النَّوْعِ) الْمُضاف، مُوَجِّهاً اعْتِراضاتٍ عَلى ما قَدَّرَهُ النُّحاةُ لِتِلْكَ الْبِنْيَة.

الكلمات الدالة: المفعول المطلق، النوعي، القضايا النحوية.

الْقَضِيَّةُ الأولى:

الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ النَّوْعِيُّ: أَهُوَ (مُبَيِّنٌ لِلنَّوْع) أَمْ (مُبَيَّنُ النَّوْعِ)؟!

يَذْهَبُ كَثيرٌ مِنْنُحاةِ الْعَرَبِيَّةِ–فيما هُوَ مَعْلومٌ– إِلى أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ عَلى أَنْواعٍ ثَلاثَةٍ، فَهُوَ– كَما يورِدُ مَثَلاً ابْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيُّ (761هـ)–: "اسْمٌ يُؤَكِّدُ عامِلَهُ، أَوْ يُبَيِّنُ نَوْعَهُ أَوْ عَدَدَه، وَلَيْسَ خَبَراً وَلا حالاً"[1]. وَيُمَثِّلُ لِذلِكَ–عَلى التَّوالي– بِـ"(ضَرَبْتُ ضَرْباً) أَوْ (ضَرْبَ الأَمير) أَوْ (ضَرْبَتَيْنِ)"[2]. وَمَعْلومٌ أَيْضاً أَنَّ ما أَسْمَوْهُ **(مُبَيِّناً لِلنَّوْع)** قَدْ يَأْتي عَلى وِفاقِ الْمُرَكَّبِ الإِضافِيِّ الَّذي رَأْسُهُ–أَوِ الْمُضافُ مِنْهُ– هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ، كَقَوْلِنا: (ضَرَبْتُهُ **ضَرْبَ الأَمير**/ سِرْتُ **سَيْرَ ذي رَشَد**). قالَ (ابْنُ مالِكٍ) (672هـ)[3]:

تَـوْكيداً، أَوْ نَـوْعـاً يُبيـنُ، أَوْ عَـدَدْ
كَـسِرْتُ سَـيْرَتَـيْنِ، سَيْـرَ ذي رَشَـدْ

أَوْ قَدْ يَأْتي وِفاقاً لِلْمُرَكَّبِ التَّوْصيفِيِّ الَّذي رَأْسُهُ هُوَ الْمَوْصوفُ الَّذي هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَق: (سِرْتُ **سَيْراً حَسَنا**)[4]. وَيَنْبَني عَلى هذا الْقَوْلُ: إِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ (الْمُبَيِّنَ لِلنَّوْعِ)– عِنْدَ النُّحاةِ الْقُدَماءِ وَالْمُحْدَثين– مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكونَ **مُضافاً**، كَما يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ **مَوْصوفاً**. قالَ (محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد) عَنِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (الْمُبَيِّنِ لِلنَّوْع): "الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الَّذي يُبَيِّنُ نَوْعَ عامِلِهِ هُوَ: ما يَكونُ عَلى واحِدٍ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْوالٍ: **الأَوَّل: أَنْ يَكونَ مُضافاً**، نَحْوَ قَوْلِكَ: اِعْمَلْ عَمَلَ الصّالِحينَ، وَجِدَّ جِدَّ الْحَريصِ عَلى بُلوغِ الْغايَةِ، ...**الثّاني: أَنْ يَكونَ مَوْصوفاً**، نَحْوَ قَوْلِكَ: اِعْمَلْ عَمَلاً صالِحاً، وَسِرْتُ سَيْراً وَئيداً، ...الثّالِث: أَنْ يَكونَ مَقْروناً بِـ(ال) الْعَهْدِيَّة، ..."[5].

وَلكِنَّ رَجْعَ النَّظَرِ في بَعْضِ أَمْثِلَةِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُضافِ وَالْمَوْصوف، مُفْضٍ –بِسُرْعَةٍ وَبِسُهولَةٍ– إِلى أَمْرٍ ذي بالٍ مُخْتَلِفٍ اخْتِلافاً كُلِّيّاً عَنِ الطَّرْحِ الشّائِع. تَأَمَّلِ الْمِثالَيْنِ:

– سِرْتُ **سَيْرَ الْعُقَلاءِ**.

– سِرْتُ **سَيْراً حَسَناً**.

تَجِدِ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ في هذَيْنِ الْمِثالَيْنِ، وَفي غَيْرِهِما مِمّا نُسِجَ عَلى مِنْوالِهِما، لَيْسَ لَهُ مِنْ أَمْرِ التَّبْيانِ أَوِ التَّبْيينِ أَيُّ قَدْرٍ أَوْ حَظّ. آيَةُ هذا–بِبَساطَةٍ– أَنَّ تَوْقُّفَكَ عِنْدَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ في التَّرْكيبَيْنِ الْماضِيَيْنِ، لَنْ يوقِفَكَ عَلى تِبْيانٍ أَوْ تَوْضيحٍ لِأَيِّ شَيْءٍ إِطْلاقاً. إِنَّ الْمَفْعولَيْنِ الْمُطْلَقَيْنِ في الْقَوْلَيْنِ:(سِرْتُ **سَيْرَ**...)، وَ(سِرْتُ **سَيْراً**...)، هُما الْمُفْتَقِرانِ–في الْواقِعِ– إِلى ما يُبَيِّنُهُما أَوْ ما يُبَيِّنُ نَوْعَهُما أَوْ هَيْئَتَهُما. فَالْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ فيهِمالا يُفْصِحُ عَنْ أَيِّ نَوْعٍ، وَلا يُبينُ عَنْ أَيِّ هَيْئَة،هُوَ نَفْسُهُ مُحْتاجٌ إِلى ما يُبَيِّنُ نَوْعَهُ أَوْ هَيْئَتَه. فَكَيْفَ يُقالُ مِنْ بَعْدُ إِنَّهُ مُبَيِّنٌ لِلنَّوْع؟!

وَلكِنْ، إِذا لَمْ يَكُنْ تِبْيانُ النَّوْعِ مُتَأَتِّياً مِنَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ–عَلى نَحْوٍ جَلِيٍّ– مُتَأَتٍّ مِنَ الْمُضافِ إِلَيْهِ الَّذي يَتْبَعُ الْمَفْعولَ الْمُطْلَق: (سِرْتُ سَيْرَ **الْعُقَلاءِ**)، أَوْ مِنْ صِفَةِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الَّتي تَليه: (سِرْتُ سَيْراً **حَسَناً**). فَفي الأَوَّلِ أَفْصَحَ الْمُضافُ إِلَيْهِ **(الْعُقَلاءِ)** عَنْ اتِّزانِ **السَّيْرِ** أَوِ احْتِشامِهِ أَوِ انْضِباطِ هَيْئَتِهِ...، إِلى غَيْرِهِ مِمّا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ سَيْرُ الْعُقَلاءِ في

* مَرْكَزُ اللُّغات وَقِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، جامِعَةُ الْيَرْموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2013/6/25، وتاريخ قبوله 2013/11/3.

© 2014 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الْعادَة. كَما أَبانَتِ الصِّفَةُ في الْمِثالِ الثّاني (**حَسَناً**) عَنْ نَوْعِ السَّيْرِ فَوَسَمَتْهُ بِالْحُسْن. وَلكِنَّ شَيْئاً مِنْ هذا بِالتَّأْكيدِ لا يَشْفَعُ وَلا يُسَوِّغُ لَنا الْقَوْلَ: إِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ في الْمِثالَيْنِ مُبَيِّنٌ لِلنَّوْع!

أَقولُ مُخْتَصِراً بِشَأْنِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (النَّوْعِيِّ) هذا: الْمُضافُ إِلَيْهِ الَّذي يَلِيه، هُوَ–تَحْديداً– الَّذي يُجَلِّيه، وَالصِّفَةُ الَّتي تَتْلوه، هِيَ–تَدْقيقاً– الَّتي تَجْلوهُ. فَإِنَّ نَوْعَ السَّيْرِ قَدْ تَوَضَّحَ عالِياً–مَرَّةً أولى– بِقَوْلِنا: (**الْعُقَلاءِ**) مِنْ (**سَيْرَ الْعُقَلاءِ**)، لا مِنْ (**سَيْرَ**) وَحْدَها، وَبِقَوْلِنا–مَرَّةً ثانِيَةً–: (**حَسَناً**) مِنْ (**سَيْراً حَسَناً**)، لا مِنْ (**سَيْراً**) وَحْدَها. وَنُؤَسِّسُ عَلى هذا الْمَلْحَظِ أَنَّ النَّوْعَ الثّانِيَ، مِنْ أَنْواعِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الثَّلاثَةِ، حَسَبَ وِجْهَةِ النَّظَرِ الْمَطْروحَةِ هُنا، لَيْسَ (**مُبَيِّناً لِلنَّوْعِ**) بِأَيِّ مِقْدار، بَلْ هُوَ عَلى الْعَكْسِ مِنْ ذلِكَ (**مُبَيَّنُ النَّوْعِ**) لَيْسَ غَيْر.

وَلِذلِكَ لَيْسَ مِنَ الصَّوابِ أَنْ يُقالَ بِإِطْلاقٍ هكَذا: "**وَإِنَّما يُذْكَرُ الْمَصْدَرُ مَعَ فِعْلِهِ لأَحَدِ ثَلاثَةِ أَشْياء**، وَهِيَ: تَوْكيدُ الْفِعْلِ، **وَبَيانُ النَّوْعِ**، وَعَدَدُ الْمَرّاتِ. تَقولُ في التَّوْكيد: قُمْتُ قِياماً، وَقَعَدتُ قُعوداً[6]، **وَتَقولُ في التَّبْيينِ: قُمْتُ قِياماً حَسَناً، وَجَلَسْتُ جُلوساً طَويلاً**، وَتَقولُ في عَدَدِ الْمَرّاتِ: قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ، وَقَعَدتُ قَعْدَتَيْنِ، وَضَرَبْتُ ثَلاثَ ضربات"[7]. أَقولُ: هذا لَيْسَ صَحيحاً بِإِطْلاق. فَلَئِنْ صَحَّ أَنَّ اجْتِماعَ الْمَصْدَرِ مَعَ فِعْلِهِ يُورِثُ الْفِعْلَ تَوْكيداً (قُمْتُ قِياماً، وَقَعَدتُ قُعوداً)، أَوْ يُفْصِحُ عَنْ عَدَدِ الْمَرّات: (قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ، وَقَعَدتُ قَعْدَتَيْنِ، وَضَرَبْتُ ثَلاثَ ضربات)، فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ بِشَأْنِ (التَّبْيين)، ذلِكَ أَنَّ اجْتِماعَ الْمَصْدَرِ مَعَ فِعْلِهِ لَيْسَ هُوَ الْمَسْؤولَ إِطْلاقاً عَنْ تَوْليدِ التَّبْيينِ الْمَلْموحِ في قَوْلِنا: (قُمْتُ قِياماً **حَسَناً**) **وَ**(جَلَسْتُ جُلوساً **طَويلاً**)، إِنَّما هُوَ مُسَبَّبٌ عَنِ الصِّفَةِ وَلا شَيْءَ آخَر. أَسْتَصْفي مِمّا سَبَقَ الْقَوْلَ: إِنَّنا إِذا كُنّا نَسْتَشْعِرُ عالِياً التَّبْيينَ في نَحْوِ (قُمْتُ قِياماً حَسَناً)، فَإِنّا نَشُكُّ عالِياً في أَنَّ هذا التَّبْيينَ آتٍ مِنْ ذِكْرِ الْمَصْدَرِ مَعَ فِعْلِه.

وَلا شَكَّ في أَنَّ الأَمْرَ كانَ سَيَكونُ أَقْرَبَ إِلى روحِ اللُّغَةِ، لَوْ أَنَّ نُحاةَ الْعَرَبِيَّةِ نَظَروا إِلى الْمَسْأَلَةِ الْمَبْحوثَةِ **نَظْرَةً مُرَكَّبِيَّة**. أَعْني بِهذا أَنَّهُ كانَ مِنَ الْمَعْقولِ جِدّاً أَنْ يُقالَ إِنَّ **الْمُرَكَّبَ التَّوْصيفِيَّ** كُلَّهُ الْمُكَوَّنَ مِن (المَصْدَر الْمَوْصوف+الصِّفَة) في (جَلَسْتُ **جُلوساً مُريحاً**)–مَثَلاً–، أَوِ **الْمُرَكَّبَ الإِضافِيَّ** كُلَّهُ الْمُكَوَّنَ مِن (الْمَصْدَر الْمُضاف+الْمُضاف إِلَيْه) في (جَلَسْتُ **جُلوسَ الأَمير**)–مَثَلاً–، هُوَ الْمُبَيِّنُ لِنَوْعِ الْفِعْل. إِذَنْ، فَإِنَّ فِكْرَةَ (بَيانِ النَّوْعِ) إِذا لَمْ تَكُنْ نابِعَةً مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَنْصوبِ وَحْدَهُ الَّذي هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَق، فَلْيُقَلْ–في الأَقَلّ–: إِنَّ الْمُرَكَّبَ اللُّغَوِيَّ التَّوْصيفِيَّ أَوِ الإِضافِيَّ، الَّذي يَحْتَضِنُ الْمَصْدَرَ، هُوَ الْمَسْؤولُ عَنِ الإِبانَةِ عَنْ نَوْعِ الْفِعْلِ الْمَذْكورِ قَبْلاً.

وَلكِنْ، أَلَمْ يَكُنِ الأَمْرُ جَلِيّاً لِلسّادَةِ النُّحاةِ حَتّى قالوا ما قالوهُ؟ أَعْني: أَلَمْ يَكونوا عَلى عِلْمٍ بِأَنَّ (**النَّوْعَ**) غَيْرُ مُتَأَتٍّ مِنَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ نَفْسِهِ، بَلْ مِمّا يَلِيهِ مِنْ مُضافٍ إِلَيْهِ أَوْصِفَةٍ: (جَلَسْتُ **جُلوسَ الأَمير**/جَلَسْتُ **جُلوساً مُريحاً**)؟! أَحْسَبُ أَنَّ ما سَلَفَ مِنّي بَيانُهُ لَمْ يَكُنْ لِيَغيبَ عَنْهُمْ، وَلا يُعْقَلُ في الْحَقيقَةِ تَصَوُّرُ غَيْرِ هذا! مِنْ دَليلِ ذلِكَ عِنْدي–مَثَلاً– أَنَّهُمْ نَصّوا صَراحَةً عَلى أَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ التَّوْكيدِيَّ أَوِ الْمُؤَكِّدَ)، أَيِ النّاتِجَ مِنِ اجْتِماعِ الْفِعْلِ وَمَصْدَرِهِ الْمَنْصوب، **مُبْهَمٌ لا فائِدَةَ فيه**. وَعَنَوْا بِهذا أَنَّ هذا النَّوْعَ مِنَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ لا يَتَضَمَّنُ فائِدَةً تَزيدُ عَلى ما في الْفِعْل. وَيَتَرَتَّبُ عَلى هذا، تِلْقائِيّاً، أَنْ يُقال: إِنَّ أَيَّ زِيادَةٍ عَلى الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ التَّوْكيدِيِّ، سَواء كانَتْ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالإِضافَةِ، لا شَكَّ سَتُزيلُ إِبْهامَهُ أَوْ قَدْراً مِنْ إِبْهامِه.

مِنْ ذلِكَ أَنَّ ابْنَ هِشامٍ الأَنْصارِيَّ (761هـ) نَقَلَ عَنْ (أَبي عَلِيٍّ الْفارِسِيِّ) (377هـ) أَنَّهُ قالَ: إِنَّ "الاسْتِثْناءَ الْمُفَرَّغَ لا يَكونُ في **الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ التَّوْكيدِيِّ، لِعَدَمِ الْفائِدَةِ فيه**"[8]. وَلِلإِمامِ عَبْدِ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيِّ (471هـ) كَلامٌ يَشْرَحُ فيهِ قَوْلَ (أَبي عَلِيٍّ) مُفْهِمٌ أَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ التَّوْكيدِيَّ) **مُبْهَمٌ لَيْسَتْ فيهِ فائِدَةٌ تَزيدُ عَلى ما يُفيدُهُ الْفِعْل**، وَذلِكَ حينَ ذَهابِهِ إِلى أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ عَلى قِسْمَيْنِ: مُبْهَمٍ وَمُوَقَّتٍ، ثُمَّ قالَ: "فَالْمُبْهَم نَحْوَ: (قَعَدتُ قُعوداً)، وَ(ضَرَبْتُ ضَرْباً)، **يُفيدُ الشِّياعَ**[9] **وَلا تُريدُ بِهِ نَوْعاً دونَ نَوْع**. وَالْمُوَقَّتُ كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً)، تُريدُ الْمَرَّةَ الْواحِدَة، **فَلَيْسَ هذا كَالأَوَّلِ في الإِبْهام**، أَلا تَرى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلى شَيْءٍ مِنْهُ مَحْدودٍ مَحْصورٍ بِالْعَدَد، وَلَيْسَ كَذلِكَ (ضَرَبْتُ ضَرْباً)، لأَنَّهُ شائِعٌ مُبْهَمٌ لا يَقْتَضي الْمَرَّةَ الْواحِدَةَ دونَ الْمَرَّتَيْنِ... **فَالْمُبْهَمُ تَأْكيدٌ لِلْفِعْلِ لا يَتَضَمَّنُ فائِدَةً تَزيدُ عَلى ما دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ لأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلى الْحَدَثِ مُطْلَقاً، وَالْمُوَقَّتُ**[10] **يَتَضَمَّنُ زِيادَةً لَيْسَتْ في الْفِعْلِ وَهِيَ التَّحْديدُ وَالاخْتِصاصُ بِالْمَرَّةِ وَالْمَرَّتَيْن**"[11].

وَلا جَرَمَ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ التَّأْكيدِيِّ أَوِ الْمُؤَكِّدِ، بِـ(الْمُبْهَم)، تَسْمِيَةٌ ذاتُ دِلالَةٍ مُهِمَّةٍ في هذا السِّياق، تُؤَكِّدُ أَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ التَّأْكيدِيَّ)**يَظَلُّ** (**مُبْهَماً**) **مادامَ مُفارِقاً تَحْديداً يُحَدِّدُهُ مِنْ صِفَةٍ تَصِفُهُ أَوْ مُضافٍ إِلَيْهِ يُخَصِّصُهُ**–مَثَلَيْنِ–. وَبِسَبَبٍ مِنْ هذا تَعْمَلُ صِفَةُ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ عَلى إِنْقاصِ شِياعِهِ أَوِ التَّقْليلِ مِنْ إِبْهامِهِ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ يوصَفُ فَيَتَخَصَّص. تَقولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديداً) فَيَخْرُجُ عَنِ الشِّياعِ الْمُطْلَقِ إِلى شِياعٍ أَنْقَصَ مِنْ حَيْثُ يَقَعُ عَلى نَوْعٍ دونَ نَوْع. **وَهكَذا حُكْمُ الْوَصْفِ أَبَداً، يَجْعَلُ الشَّيْءَ يَتَناوَلُ بَعْضَ ما كانَ يَتَناوَلُهُ قَبْلَ أَنْ يوصَفَ**، وَكَذا الْمُوَقَّت. تَقولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً شَديدَةً) فَيَصيرُ أَخَصَّ وَأَنْقَصَ شِياعاً، لأَنَّهُ كانَ أَخَصَّ مِنَ الْمُبْهَمِ بِدِلالَتِهِ عَلى الْعِدَّة. وَقَدِ اكْتَسَبَ الآنَ اخْتِصاصاً ثانِياً بِأَنْ قُصِرَ عَلى الشِّدَّةِ دونَ ضِدِّها"[12]. وَيُجَلّي (ابْنُ يَعيش) الأَمْرَ في قَوْلِهِ: "الْمَصْدَرُ يُذْكَرُ لِتَأْكيدِ الْفِعْلِ نَحْوَ: (قُمْتُ قِياماً وَجَلَسْتُ جُلوساً). فَلَيْسَ في

ذِكْرِ هذِهِ الْمَصادِرِ زِيادَةٌ عَلى ما دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّكَ أَكَّدتَّ فِعْلَك. أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ) دَلَّ عَلى جِنْسِ الضَّرْبِ مُبْهَماً مِنْ غَيْرِ دِلالَةٍ عَلى كَمِّيَّتِهِ أَوْ كَيْفِيَّتِه. فَإذا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ ضَرْباً) كانَ كَذلِكَ، فَصارَ بِمَنْزِلَةِ: (جاءَني الْقَوْمُ كُلُّهُمْ) مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ في (كُلُّهُمْ) زِيادَةٌ عَلى ما في (الْقَوْمُ)، وَيُذْكَرُ لِزِيادَةِ فائِدَةٍ عَلى ما في الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ)، فَالْمَصْدَرُ ههُنا قَدْ دَلَّ عَلى الْكَمِّيَّةِ لأَنَّ بِذِكْرِهِ عَرَفْت عَدَدَ الضَّرَبات، وَلَمْ يَكُنْ ذلِكَ مَعْلوماً مِنَ الْفِعْل. **وَمِثْلُهُ في زِيادَةِ الْفائِدَةِ: (ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديداً وَقُمْتُ قِياماً طَويلاً)، أَفَدتَّ أَنَّ الضَّرْبَ شَديدٌ وَالْقِيامَ طَويلٌ**"[13].

إنْ أُريدُ إلّا الْقَوْلَ: إنَّ مِنْ غَيْرِ الْمَشْكوكِ فيهِ أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ، غَيْرَ الْمَوْصوفِ وَغَيْرَ الْمُضافِ، مُبْهَمٌ عِنْدَ النُّحاةِ، فَهُوَ يَفْتَقِرُ إلى ما يُبَيِّنُهُ وَيُوَضِّحُه. وَإذا كانَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ التَّأْكيدِيُّ مُبْهَماً عِنْدَهُمْ، فَإنَّ هذا مَعْناهُ أَنَّ اجْتِماعَ الْمَصْدَرِ مَعَ فِعْلِهِ لَيْسَ إلّا ضَرْباً مِنَ الإبْهام، وَأَنَّ صِفَةَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ هِيَ الَّتي تُوَضِّحُهُ وَتُحَدِّدُهُ وَتَرْفَعُ عَنْهُ إبْهامَهُ أَوْ شَيْئاً مِنْ إبْهامِه. وَأَجْلَ ذلِكَ فَإنَّ النَّوْعَ الآخَرَ مِنَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ، أَيْ غَيْرَ التَّأْكيدِيِّ، سَيَكونُ غَيْرَ مُبْهَمٍ حُكْماً وَبِالضَّرورَة. وَمِنْ هُنا جاءَ النَّوْعُ الثّاني عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ غَيْرَ مُبْهَمٍ مَخْصوصاً بِمُصْطَلَحَ (**الْمُخْتَصّ**)، وَهُوَ–عِنْدَ أولئِكَ– قِسْمانِ: **مَعْدود، وَنَوْعِيّ**[14]، وَمِنْهُ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الْمُضافُ وَالْمَوْصوفُ.

يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَنْتَجَ مِنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ هُناكَ طائِفَةً مِنَ النُّحاةِ لَمْ تَسُقْ أَصْلاً مُصْطَلَحَ (الْمُبَيِّن لِلنَّوْعِ)، وَاسْتَبْدَلوا بِهِ أَوِ ارْتَضَوْا مَكانَهُ مُصْطَلَحَ (الْمُخْتَصّ) الَّذي يُقابِلُ (الْمُبْهَم)[15]. وَهذا يُعَزِّزُ كَثيراً صِدْقَ دَعْوايَ في أَنَّ مُصْطَلَحَ (الْمُبَيِّن لِلنَّوْعِ) يَنْطَوي عَلى شَيْءٍ غَيْرِ قَليلٍ مِنَ الإشْكال. وَإخالُ أَنَّ مُصْطَلَحَ (الْمُبَيِّن لِلنَّوْعِ)–لِلسَّبَبِ الَّذي ذَكَرْتُ سابِقاً رُبَّما– لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ اتِّفاقٍ لَدى عُلَماءِ السَّلَفِ كُلِّهِم. فَمَعَ أَنَّالسَّكّاكِيَّ (626هـ) كانَ–عَلى نَحْوٍ لافِتٍ– حَريصاً حِرْصاً شَديداً عَلى ذِكْرِ الْمُصْطَلَحِ الَّذي يَخُصُّ نَوْعَيِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الأَوَّلَ وَالثّانِيَ–حَسَبَ تَرْتيبِهِ–، فَإنَّهُ أَحْجَمَ في السِّياقِ نَفْسِهِ–يا لِلْعَجَب– عَنْ ذِكْرِ أَيِّ مُصْطَلَحٍ يَرْتَدُّ إلى النَّوْعِ الثّالِثِ، وَهُوَ النَّوْعُ الَّذي نَدْرُسُهُ هُنا. بِمَعْنى أَنَّهُ ذَكَرَ مُصْطَلَحَيْنِ وَعَدا عَنِ الثّالِثِ (**الْمُبَيِّن لِلنَّوْعِ**).

اِلْحَظْ، فيما هُوَ آتٍ، كَيْفَ اسْتَخْدَمَ السَّكّاكِيُّ الْفِعْلَ الْمُضارِعَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعولِ (**يُسَمّى**) لِتَسْمِيَةِ النَّوْعِ الأَوَّلِ وَالنَّوْعِ الثّاني، بَيْنَما وَجَدْناهُ يُحْجِمُ عَنْ ذِكْرِ أَيِّ تَسْمِيَةٍ تَعودُ لِلنَّوْعِ الثّالِث، وَهُوَ الَّذي يهمُّنا في هذا السِّياق! فَقَدْ تَحَدَّثَ عَنِ النَّوْعِ الأَوَّل، وَمَثَّلَ لَهُ بِـ(**ضَرَبْتُ ضَرْباً**)، ثُمَّ قالَ: "**وَيُسَمّى** هذا مُبْهَماً". وَلَمّا انْتَقَلَ لِلْكَلامِ عَلى (**ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ**) قالَ: "**وَيُسَمّى** هذا مُؤَقَّتاً[16]". غَيْرَ أَنَّهُ تَجَنَّبَ ذِكْرَ التَّسْمِيَةِ الَّتي يُطْلِقُها الْعُلَماءُ، أَوْ أَيِّ تَسْمِيَةٍ أُخْرى، حينَما تَعَرَّضَ لِنَحْوِ: (**ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ**) وَ(**ضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ الَّذي تَعْرِفُ**). قالَ: "الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ وَهُوَ ما يَدُلُّ عَلى مَفْهومِ الْفِعْلِ مُجَرَّداً عَنِ الزَّمانِ، كَنَحْوِ: (ضَرَبْتُ ضَرْبا)، **وَيُسَمّى** هذا مُبْهَماً، وَ(ضَرْبَةً) وَ(ضَرْبَتَيْنِ)، **وَيُسَمّى** هذا مُؤَقّتاً[17]، **وَ(ضَرْبَ زَيْدٍ) وَ(الضَّرْبَ الَّذي تَعْرِفُ)**. وَالَّذي يَنوبُ مَنابَهُ مَعْنًى يَنْتَصِبُ انْتِصابَهُ، كَنَحْوِ: (أَنْبَتَهُ نَباتاً)..."[18]. تَنَبَّهْ إلى أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ النَّوعَ الثّالِث، الَّذي مِنْهُ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدَ) وَ(ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذي تَعْرِف)، مَعَ أَنَّهُ سَمّى النَّوْعَ الأَوَّلَ بِـ(الْمُبْهَم)، وَسَمّى الثّانِيَ بِـ(الْمُؤَقَّت)! رُبَّما يُرَدُّ الأَمْرُ إلى أَنَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِ الإشْكالُ الَّذي نَقول،فَلَمْ يَقْتَنِعْ بِالْمُصْطَلَحِ الْمُتَداوَلِ: (الْمُبَيِّن لِلنَّوْع)، وَلَمْ يَسْتَطِعْ في الْمُقابِلِ أَنْ يَسُكَّ مُصْطَلَحاً جَديداً، فَما كانَ مِنْهُ إلّا أَنْ تَجاوَزَ الْمُصْطَلَحَ الشّائِعَ لِخَطَئِه!

مَعَ ما سَبَقَ كُلِّهِ،يَظَلُّ مُسْتَغْرَباً عِنْدي جِدّاً تَسْمِيَتُهُمُ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ الْمُخْتَصَّ النَّوْعِيَّ (الْمَوْصوفَ أَوِ الْمُضافَ) بِـ(**الْمُبَيِّن لِلنَّوْعِ**)، مَعَ إدْراكِهِمْ، أَوْ إدْراكِ بِعْضِهِمْ، أَنَّهُ لا يُبَيِّنُ النَّوْع! فَرغْمَ أَنَّهُمْ عَرَفوا أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ الْمُؤَكِّدَ (مُبْهَم)، وَرغْمَ مَعْرِفَتِهِمْ أَنَّ صِفَةَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ، أَوِ الْمُضافَ إلَيْهِ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ، هُوَ السَّبَبُ في تَخْصيصِهِ وَرَفْعِ الإبْهامِ عَنْهُ–وَإنْ جُزْئِيّاً–، فَإنَّهُمْ ظَلّوا مُسْتَمْسِكينَ بِأَنَّ النَّوْعَ الثّانِيَ لِلْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ إنَّما هُوَ (**مُبَيِّنٌ لِلنَّوْعِ**)! الصَّحيحُ –كَما أَسْلَفْتُ تَكْراراً– أَنَّهُ **مُبَيِّنُ النَّوْعِ**، وَأَنَّ صِفَتَهُ أَوِ الْمُضافَ إلَيْهِ هُوَ **الْمُبَيِّنُ لِنَوْعِه**.

وَانْفِكاكاً مِنْ هذا الْمُعْضِل، تَبَدّى لي بَعْدَ طولِ نَظَرٍ وَمُكابَدَة، أَنَّ قَوْمَنا إنَّما كانوا يَعْنونَ بِالْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (الْمُبَيِّنِ لِلنَّوْعِ)، بادِيَ الرَّأْيِ، ذلِكَ الْمَصْدَرَ الدّالَّ عَلى الْوَصْفِ في أَصْلِ وَضْعِهِ **كَالْقَهْقَرى وَالْقُرْفُصاء**. فَأَكْبَرُ الظَّنِّ أَنَّ أَوَّلَ ما عَرَضَ لِلنُّحاةِ في هذا الْبابِ، وَأَوَّلَ ما لَحَظوهُ وَعَنَوْهُ مِنَ الْمُصْطَلَحِ (الْمُبَيِّن لِلنَّوْعِ) في هذِهِ السَّبيلِ، كانَ تَراكيبَ نَحْوَ: (**رَجَعْتُ الْقَهْقَرى**)، وَ(**جَلَسْتُ الْقُرْفُصاءَ**). فَإنَّ هذَيْنِ: (**الْقَهْقَرى**) وَ(**الْقُرْفُصاءَ**)، دالّانِ بِأَصْلِ بِنْيَتَيْهِما عَلى نَوْعَيْنِ مَخْصوصَيْنِ أَوْ هَيْئَتَيْنِ مُحَدَّدَتَيْنِ لِلْفِعْلَيْنِ السّابِقَيْنِ أَوِ الْحَدَثَيْنِ: (**الرُّجوع**) وَ(**الْجُلوس**). فَهُما دالّانِ بِنَفْسَيْهِما عَلى النَّوْعِ لا بِغَيْرِهِما. وَقَدْ وَجَدْنا بَعْضَ النُّحاةِ، وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَمّا يَنوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ في الانْتِصابِ عَلى الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ، يَخُصُّ (الْقُرْفُصاءَ وَالْقَهْقَرى) بِالدِّلالَةِ عَلى النَّوْعِ دونَ غَيْرِهِما. قالَ ابْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيُّ (761هـ): "...أَوْ دالٌّ عَلى نَوْعٍ مِنْهُ، كَ(قَعَدَ الْقُرْفُصاءَ)، وَ(رَجَعَ الْقَهْقَرى)"[19].

أَخْلُصُ مِنَ السّابِقِ إلى الْقَوْلِ: إنَّ مُرادَ النُّحاةِ مِنْ مُصْطَلَحِ (مُبَيِّن لِلنَّوْعِ) لَمْ يَكُنْ داخِلاً فيهِ–أَوَّلَ الأَمْرِ وَساعَةَ وَضْعِهِمُ الْمُصْطَلَحَ– تَراكيبُ كَ(سِرْتُ **سَيْراً حَسَناً**) وَ(سِرْتُ **سَيْرَ ذي رَشَدٍ**)، بَلْ كانوا يَقْصِدونَ بِمُصْطَلَحِ (مُبَيِّن لِلنَّوْعِ) الإشارَةَ إلى

تِلْكَ الْمَصادِرِ الْمُفْصِحَةِ عَنِ النَّوْعِ أَوِ الْهَيْئَةِ في أَصْلِ دِلالَتِها الْمُعْجَمِيَّةِ أَوْ بِنْيَتِها الصَّرْفِيَّةِ. وَإِضافَةً إِلى ما كانَ عَلى غِرارِ **الْقَهْقَرى** وَ**الْقُرْفُصاء**، نَجِدُ لَهُمْ حَديثاً في الْبابِ نَفْسِهِ، بابِ الْمَفعولِ الْمُطْلَقِ، حَوْلَ ذلِكَ الاسْمِ أَوِ الْمَصْدَرِ الدّالِّ بِنَفْسِهِ هُوَ الآخَرُ –عِنْدَهُمْ– عَلى النَّوْعِ أَوِ الْهَيْئَةِ[20]، الْمُسَمّى (اسْمَ الْهَيْئَةِ) أَوْ (مَصْدَرَ الْهَيْئَةِ)، وَهُوَ الآتي عَلى وَزْنِ **(فِعْلَة)**: **(جَلَسْتُ جِلْسَةً، رَكِبْتُ رِكْبَةً)**.

وَلَعَلَّ في هذا ما يُفَسِّرُ سَبَبَ ذِكْرِهِمْ وَزْنَ **(فِعْلَة)** في سِياقِ الْحَديثِ عَنْ أَنْواعِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الثَّلاثَة. قالَ (ابْنُ الْحاجِبِ) (646هـ) عانِياً الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ: "وَيَكونُ لِلتَّأْكيدِ وَالنَّوْعِ وَالْعَدَدِ نَحْوَ: جَلَسْتُ جُلوساً، **وَجِلْسَةً، وَجِلْسَةً**، فَالأَوَّلُ لا يُثَنّى وَلا يُجْمَعُ، بِخِلافِ أَخَوَيْهِ"[21]. وَلَقَدْ شَرَحَ الْعَلّامَةُ (الرَّضِيّ) (686هـ) **(النَّوْعَ)** عِنْدَ (ابْنِ الْحاجِبِ)قائِلاً: "وَيَعْني بِالنَّوْعِ **الْمَصْدَرَ الْمَوْصوفَ**[22]، وَذلِكَ عَلى ضُروبٍ، لأَنَّهُ إِمّا أَنْ يَكونَ **مَوْضوعاً عَلى مَعْنى الْوَصْفِ كَالْقَهْقَرى وَالْقُرْفُصاء، وَكَالْجِلْسَةِ وَالرِّكْبَة**، لأَنَّ الْفِعْلَةَ لِلْمَصْدَرِ الْمُخْتَصِّ بِصِفَةٍ مِنَ الصِّفاتِ كَصِفَةِ الْحُسْنِ أَوِ الْقُبْحِ أَوِ الشِّدَّةِ أَوِ الضَّعْفِ أَوْ غَيْرِ ذلِكَ. فَالْجِلْسَةُ لَيْسَتْ لِمُطْلَقِ الْجُلوسِ. وَرُبَّما يُذْكَرُ بَعْدَها ما يُعَيِّنُ ذلِكَ الْوَصْفَ نَحْوَ: (جِلْسَة حَسَنَة)، وَرُبَّما يُتْرَكُ نَحْوَ: (جَلَسْتُ جِلْسَةً). وَإِمّا أَنْ يَكونَ مَوْصوفاً بِصِفَةٍ مَعَ ثُبوتِ الْمَوْصوفِ **نَحْوَ**: (جَلَسْتُ جُلوساً حَسَناً)، أَوْ مَعَ حَذْفِهِ نَحْوَ: (اعْمَلْ صالِحاً)، أَيْ: (عَمَلاً صالِحاً)"[23].

مِنْ أَجْلِ ذلِكَ، فَإِنَّني أُرَجِّحُ أَنَّهُ حينَما انْقَدَحَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ النَّوْعِيُّ في أَذْهانِ النُّحاةِ الأَوائِلِ أَوَّلَ الأَمْرِ، أَيْ في مَرْحَلَةِ (التَّفْكيرِ النَّحْوِيّ)، كانَ بِأَثَرٍ مِنْ تَراكيبَ كَـ**(رَجَعْتُ الْقَهْقَرى)**، وَ**(جَلَسْتُ الْقُرْفُصاءَ)**، وَ**(جَلَسْتُ جِلْسَةً)**، وَ**(رَكِبْتُ رِكْبَةً)**، وَأَطْلَقوا عَلَيْها حينَذاكَ: **(الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ الْمُبَيِّنَ لِلنَّوْعِ)**، وَهِيَ–في حَقيقَةِ الأَمْرِ وَواقِعِ اللُّغَةِ– لا تَخْرُجُ بِأَيِّ مِقْدارٍ عَمّا قالوا. وَلكِنَّهُمْ في مَرْحَلَةٍ تالِيَةٍ، وَقَعوا عَلى مِثْلِ: (جَلَسَ **جُلوساً مُريحاً**) وَ(جَلَسَ **جُلوسَ الأَمير**)، فَلَمْ يَسْتَحِبّوا تَخْصيصَ نَوْعٍ خاصٍّ لَه، فَأَدْرَجوهُ– في مَرْحَلَةِ التَّأْليفِ أَوِ التَّدْوينِ النَّحْوِيّ– تَحْتَ (الْمُبَيِّن لِلنَّوْع) مَعَ أَنَّهُ لا يُبَيِّنُ نَوْعَ غَيْرِهِ، بَلْ غَيْرُهُ يُبَيِّنُ نَوْعَهُ.

وَالظّاهِرُ أَنَّ أَصْلَ فِكْرَةِ النَّوْعِ هذِه، أَوْ تِبْيانِ النَّوْع، راجِعٌ في الأَساسِ إِلى ما نَجِدُهُ ماثِلاً لَدى سيبَوَيْهِ (180هـ)، حَيْثُ نَجِدُهُ يَسْتَخْدِمُ (الصِّنْفَ) وَ(الضَّرْبَ) بَدَلاً مِنَ (النَّوْع): "أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَكَ: (قَدْ ذَهَبَ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (قَدْ كانَ مِنْهُ ذَهاب). وَإِذا قُلْتَ: (ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ) لَمْ يَسْتَبِنْ أَنَّ الْمَفْعولَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرو، **وَلا يَدُلُّ عَلى صِنْفٍ كَما أَنَّ (ذَهَبَ) قَدْ دَلَّ عَلى صِنْف، وَهُوَ الذَّهاب، وَذلِكَ قَوْلُكَ: (ذَهَبَ عَبْدُ اللهِ الذَّهابَ الشَّديدَ)، وَ(قَعَدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ)، وَ(قَعَدَ قَعْدَتَيْنِ)**، لَمّا عَمِلَ في الْحَدَثِ[24] عَمِلَ في الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْن، وَما يَكونُ ضَرْباً مِنْه. فَمِنْ ذلِكَ: قَعَدَ الْقُرْفُصاءَ، وَاشْتَمَلَ الصَّمّاءَ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرى، لأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنْ فِعْلِهِ الَّذي أُخِذَ مِنْه"[25].

وَمَهْما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَإِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ**(النَّوْعِيَّ)** هُوَ–في مُبْتَدَأِ الأَمْرِ– ما جاءَ عَلى غِرارِ **(الْقَهْقَرى وَالْقُرْفُصاء)**، وَما جاءَ عَلى وَزْنِ الْهَيْئَةِ**(فِعْلَة)**، لا يَخْرُجُ عَنْهُما، لأَنَّ هذَيْنِ النَّوْعَيْنِ وَحْدَهُما دالّانِ عَلى النَّوْعِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ وَالْبِنْيَةِ دونَ غَيْرِهِما، فَيَصِحُّ في حَقِّهِما الْقَوْلُ: إِنَّهُما **(مُبَيِّنانِ لِلنَّوْعِ)**. ثُمَّ يَجوزُ أَنَّ النُّحاةَ الأَوائِلَ، في مَرْحَلَةٍ لاحِقَةٍ، أَدْرَجوا فيهِ وَشَمِلوا تَحْتَ مِظَلَّتِهِ ما كانَ مِنْ قَبيلِ **(سِرْتُ سَيْراً حَسَناً)** (أَعْني أَيَّ مَصْدَرٍ مَوْصوف)، وَ**(سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَد)** (أَعْني أَيَّ مَصْدَرٍ مُضاف). وَلِذلِكَ، أَدْعو هُنا إِلى أَنْ يُقالَ إِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ (النَّوْعِيَّ) عَلى ضَرْبَيْن: فَإِمّا أَنْ يَكونَ **مُبَيِّناً لِلنَّوْعِ**، كَأَنْ يُقالَ: (رَجَعْتُ الْقَهْقَرى، وَجَلَسْتُ الْقُرْفُصاءَ، وَجَلَسْتُ جِلْسَةً)، أَوْ أَنْ يَكونَ **مُبَيِّنَ النَّوْعِ** كَـ(سِرْتُ سَيْراً حَسَناً)، وَ(سِرْتُ سَيْرَ الأَمير).

وَلا أَلْمَحُ أَيَّ بَأْسٍ في أَنْ يُعادَ النَّظَرُ، هُنا، في تَوْصيفِ الأَنْواعِ الَّتي يَأْتي عَلَيْها الْمَفْعولُ الْمُطْلَق. وَاسْتِفادَةً مِمّا سَبَقَ أَجْمَعِهِ يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ إِمّا أَنْ يَكونَ (مُبْهَماً) وَهُوَ (التَّأْكيدِيُّ)، أَوْ أَنْ يَكونَ (مُخْتَصّاً)، وَهُوَ (النَّوْعِيُّ) وَ(الْعَدَدِيّ). **وَلكِنَّني أَدْعو إِلى أَنْ يُنْظَرَ إِلى (النَّوْعِيِّ) بِاعْتِبارِهِ قِسْمَيْنِ: (مُبَيِّناً لِلنَّوْعِ) كَـ(الْقَهْقَرى، الْقُرْفُصاء، جِلْسَة، رِكْبَة)، وَ(مُبَيِّنَ النَّوْعِ). وَ(مُبَيِّنُ النَّوْعِ) إِمّا أَنْ يَكونَ مَصْدَراً مَوْصوفاً (جُلوساً مُريحاً)، أَوْ مَصْدَراً مُضافاً: (جُلوسَ الأُمَراءِ).**

الْقَضِيَّةُ الثّانِيَة:
الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ "الْمُبَيِّنُ النَّوْعِ" الْمُضاف: أَهُوَ عَلى تَقْديرِ (مِثْلَ) أَمْ عَلى تَقْديرِ الْكاف؟

تَجْدُرُ الإِشارَةُ هُنا إِلى ما عَرَضَ لِبَعْضِ النُّحاةِ مِنْ تَقْديرٍ بِالْحَذْفِ حينَما صادَفوا التَّرْكيبَ: (جَلَسْتُ **جُلوسَ الأَمير**) وَأَضْرابَهُ، إِذْ رَأَوْا أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ (الْمَصْدَر) مَحْذوفٌ هُوَ وَصِفَتُهُ **(مِثْل)**، وَأُنيبَ الْمُضافُ إِلَيْهِ (أَيِ الَّذي يَلي "**مِثْلَ**") مَنابَهُ، وَالأَصْلُ: (جَلَسْتُ **جُلوساً مِثْلَ** جُلوسِ الأَمير)[26]. مُعَلِّلينَ الأَمْرَ بِالْقَوْلِ–كَما قالَ (أَبو عَلِيّ[27])–: "**لأَنّي قَدْ أَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِ غَيْري وَلا أَفْعَلُ فِعْلَهُ**"[28]**!**

وَقَدْ أُشيرَ ماضِياً إِلى أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ يَذْهَبُ إِلى أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ عَلى نَوْعَيْنِ: (مُبْهَمٍ)، وَهُوَ الْمُؤَكِّدُ، وَ(مُخْتَصٍّ)، وَهُوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَيْضاً: مَعْدودٍ، وَنَوْعِيٍّ. وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ (النَّوْعِيَّ) إِنْ كانَ مُضافاً، **كانَ مِنْ بابِ النِّيابَةِ عَلى التَّحْقيق**[29]. وَهُوَ ما اسْتَحْسَنَهُ وَاحْتَفَلَ بِهِ كَثيراً (عَبّاس حَسَن) حَيْثُ قالَ: "يَقولونَ **بِحَقٍّ**: إِنَّ الْمَصْدَرَ النَّوْعِيَّ إِنْ كانَ مُضافاً فَالأَصَحُّ اعْتِبارُهُ نائِبَ مَصْدَر، **لاسْتِحالَةِ أَنْ يَفْعَلَ الإِنْسانُ فِعْلَ غَيْرِهِ، وَإِنَّما يَفْعَلُ فِعْلَهُ الصّادِرَ**

مِنْهُ، فَالأَصْلُ في مِثْلِ: سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَد، هُوَ: سِرْتُ سَيْراً مِثْلَ سَيْرِ ذي رَشَد، فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ، ثُمَّ صِفَتَهُ، وَأُنيبَ الْمُضافُ إِلَيْهِ مَنابَهُ. **وَلَوْلا ذلِكَ لَكانَ الْمَعْنى: أَنَّ سَيْرَ ذي الرَّشَد قَدْ سِرْتُهُ هُوَ نَفْسه، وَهذا فاسِد، إِذْ كَيْفَ أَسيرُ السَّيْرَ الْمَنْسوبَ لِذي الرَّشَد؟ كَيْفَ يَكونُ ذو الرَّشَدِ هُوَ الَّذي سارَهُ وَأَوْجَدَهُ في حين أَقولُ أَنا الَّذي سِرْتُهُ وَأَوْجَدتُهُ؟ فَفي الْكَلامِ تَناقُضٌ وَفَسادٌ لا يُزيلُهُما إِلّا اعْتِبارُ النَّوْعِيِّ الْمُضافِ نائِبَ مَصْدَر. وَهذا كَلامٌ دَقيقٌ، يَتَّجِهُ إِلَيْهِ غَرَضُ الْمُعْرِبين، وَإِنْ لَمْ يَتَقَيَّدوا بِهِ في إِعْرابِهِمُ الشّائِعِ الْمَقْبولِ أَيْضاً، تَيْسيراً وَتَخْفيفاً**"[30].

أَقولُ: لِمَ جاءَ تَقْديرُهُمْ لِـ(**جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ**) مُوافِقاً التَّقْديرَ :(جَلَسْتُ **جُلوساً مِثْلَ** جُلوسِ الأَميرِ)؟ لِمَ كانَ مِنْهُمْ هذا التَّقْديرُ دونَ غَيْرِهِ؟! لِمَ قَدَّروا (**مِثْلَ**) وَلَمْ يُقَدِّروا (الْكافَ)[31]– مَثَلاً– فَيَقولوا: (جَلَسْتُ **جُلوساً كَجُلوسِ** الأَميرِ)؟! كَيْفَ نَطْمَئِنُّ إِلى أَنَّ تَقْديرَ النُّحاةِ، التَّقْديرَ الأَوَّلَ (...**جُلوساً مِثْلَ**...)، هُوَ التَّقْديرُ الْمُعْتَبَرُ الَّذي يُمَثِّلُ الأَصْلَ أَوْ يُمَثِّلُ الْبِنْيَةَ الْمُضْمَرَةَ دونَ التَّقْديرِ الثّاني الَّذي هُوَ **بِالْكافِ** (...**جُلوساً كَـ**...)؟!

لا أَشُكُّ في أَنَّ (الْكافَ) أَوْلى مِنْ (مِثْلَ) بِالاسْتِجْلابِ بُغْيَةَ التَّقْديرِ في هذا الْمَوْطِن، وَذلِكَ لِلأَسْبابِ وَالاعْتِباراتِ الآتِيَة:

أَوَّلاً:أَنَّ الْبِنْيَةَ الْمُضْمَرَةَ الأَنْجَحَ هِيَ الْبِنْيَةُ الَّتي تَكونُ أَخْصَرَ. فَإِذا ما وَقَعْنا عَلى عِدَّةِ بِنى، فَإِنَّ الْبِنْيَةَ الدّالَّةَ عَلى الأَصْلِ يَنْبَغي أَنْ تَكونَ أَوْجَزَ مِنَ الْبِنى الأُخْرى. وَعَلَيْهِ أَرى أَنَّ(جَلَسْتُ **جُلوساً كَجُلوسِ** الأَميرِ) أَوْلى بِالْقَبولِ، أَوْ أَكْثَرُ قَبولاً، مِنْ (جَلَسْتُ **جُلوساً مِثْلَ** جُلوسِ الأَميرِ)، بِوَصْفِ الأولى بِنْيَةً مُضْمَرَةً لِـ(**جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ**)، لأَنَّ الأولى–كَما لا يَخْفى– أَخْصَرُ مِنَ الثّانِيَة.وَمِنْ أَجْلِ هذا أَرى أَنَّ الْقَوْلَ بِحَذْفِ ما كانَ حَرْفاً أَهْوَنُ مِنَ الْقَوْلِ بِحَذْفِ ما كانَ اسْماً. وَلَعَلَّ لِهذا تَعَلُّقاً، مِنْ أَحَدِ الأَوْجُهِ، بِما قالَهُ(ابْنُ هِشامٍ)في سِياقِ كَلامِهِ عَلى الْكافِ–أَيْضاً–: "وَالْقَوْلُ بِزِيادَةِ الْحَرْفِ أَوْلى مِنَ الْقَوْلِ بِزِيادَةِ الاسْمِ، بَلْ زِيادَةُ الاسْمِ لَمْ تَثْبُتْ"[32].

وَلَقَدْ أَوْرَدَ(الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام) عِدَّةَ تَقْديراتٍ مُتَفاوِتَةِ الْبِنْيَةِ، في سِياقِ حَديثِهِ عَنْ نَزْعِ الْمُضافِ وَإِقامَةِ الْمُضافِ إِلَيْهِ مَقامَهُ في قَوْلِهِ –تَعالى–: ﴿فَما أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكابٍ﴾ (الْحَشْر 59: 6)، وَرَأى أَنَّ أَحْسَنَ تَقْديرٍ مِنَ التَّقْديراتِ الْمَسوقَةِ هُوَ التَّقْديرُ الأَخْصَر. قالَ: إِنَّ التَّقْديرَ في الآيَةِ آتٍ عَلى إِيقاع: "فَما أَوْجَفْتُمْ عَلى **أَخْذِهِ** أَوْ عَلى **حِيازَتِهِ**، أَوْ عَلى **اغْتِنامِهِ** أَوْ عَلى **تَحْصيلِهِ**، فَيُقَدَّرُ مِنْ هذِهِ الْمَحْذوفاتِ أَخَفُّها وَأَحْسَنُها وَأَفْصَحُها وَأَشَدُّها مُوافَقَةً لِلْغَرَضِ في هذِهِ الآيَة،**فَتَقْديرُ** (**أَخْذِهِ**) **هاهُنا أَحْسَنُ مِنْ تَقْديرِ** (**اغْتِنامِهِ**) **لأَنَّهُ أَخْصَر**، وَمِنْ تَقْديرِ (حِيازَتِهِ) لِثِقَلِ التَّأْنيثِ الَّذي في (حِيازَتِهِ)"[33].

ثانِياً: أَنَّنا نَجِدُ الْكافَ كَثيراً ما تَظْهَرُ في النَّصِّ الْعَزيز، في الْمَوْطِنِ الْمَقْصود. اِقْرَأْ قَوْلَ مَوْلانا–عَزَّ جَمالُه–:

- ﴿وَمِنَ النّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دونِ اللهِ أَنْداداً يُحِبّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾(الْبَقَرَة 2: 165).
- ﴿فَإِذا قَضَيْتُمْ مَناسِكَكُمْ فَاذْكُروا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾ (الْبَقَرَة 2: 200).
- ﴿فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتالُ إِذا فَريقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾(النِّساء 4: 77).
- ﴿أَمْ جَعَلوا لِلهِ شُرَكاءَ خَلَقوا كَخَلْقِهِ فَتَشابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ (الرَّعْد 13: 16).
- ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾(الأَنْبِياء 21: 104).
- ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلي في الْبُطونِ. كَغَلْيِ الْحَميمِ﴾(الدُّخان 44: 45–46).
- ﴿وَلا تَجْهَروا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾(الْحُجُرات 49: 2).

وَإِذا أَضَفْنا إِلى هذا بِضْعَةً وَثَلاثينَ[34] مَوْطِناً آخَرَ ظَهَرَتْ فيها (الْكافُ) مَتْبوعَةً بِـ(ما) الْمَصْدَرِيَّةِ في التَّنْزيل[35]، وَذلِكَ في سِياقاتٍ تُطابِقُ السِّياقاتِ الَّتي قالوا بِتَقْديرِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ فيها، أَدْرَكْنا ضَرورَةَ تَبَنّي الْقَوْلِ بِتَقْديرِ الْكافِ لا (مِثْلَ). وَمِنْ تِلْكَ الْمَواطِنِ قَوْلُ الْحَقِّ–مَثَلاً–:

- ﴿وَإِذا قيلَ لَهُمْ آمِنوا كَما آمَنَ النّاسُ قالوا أَنُؤْمِنُ كَما آمَنَ السُّفَهاءُ﴾ (الْبَقَرَة 2: 13).
- ﴿الَّذينَ آتَيْناهُمُ الْكِتابَ يَعْرِفونَهُ كَما يَعْرِفونَ أَبْناءَهُمْ﴾ (الْبَقَرَة 2: 146).
- ﴿وَقالَ الَّذينَ اتَّبَعوا لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَما تَبَرَّؤوا مِنّا﴾ (الْبَقَرَة 2: 167).
- ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (الْبَقَرَة 2: 183).
- ﴿رَبَّنا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنا إِصْراً كَما حَمَلْتَهُ عَلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِنا﴾ (الْبَقَرَة 2: 286).
- ﴿يا أَيُّها الَّذينَ أوتوا الْكِتابَ آمِنوا بِما نَزَّلْنا مُصَدِّقاً لِما مَعَكُم مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجوهاً فَنَرُدَّها عَلى أَدْبارِها أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَما لَعَنّا أَصْحابَ السَّبْتِ﴾(النِّساء 4: 47).
- ﴿وَدّوا لَوْ تَكْفُرونَ كَما كَفَروا﴾(النِّساء 4: 89).
- ﴿إِن تَكونوا تَأْلَمونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمونَ كَما تَأْلَمون﴾ (النِّساء 4: 104).
- ﴿إِنّا أَوْحَيْنا إِلَيْكَ كَما أَوْحَيْنا إِلى نوحٍ﴾ (النِّساء4: 163).
- ﴿فَالْيَوْمَ نَنْساهُمْ كَما نَسوا لِقاءَ يَوْمِهِمْ هذا﴾ (الأَعْراف7: 51).
- ﴿وَقاتِلوا الْمُشْرِكينَ كافَّةً كَما يُقاتِلونَكُمْ كافَّةً﴾ (التَّوْبَة9: 36).

- ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاقِكُمْ كَما اسْتَمْتَعَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاقِهِمْ﴾ (التَّوْبَة 9: 69).
- ﴿قالَ إِن تَسْخَروا مِنّا فَإِنّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَما تَسْخَرون﴾ (هود 11: 38).
- ﴿وَلِيَدْخُلوا الْمَسْجِدَ كَما دَخَلوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الإسْرَاء17: 7).

وَيَنْضافُ إِلى ما سَبَقَ كُلِّهِ، مِمّا يَدْعونا إِلى الاسْتِمْساكِ أَكْثَرَ بِتَقْدِيرِ (الْكافِ) دونَ (مِثْلَ)، أَنَّني وَجَدتُ (أَبا عَلِيٍّ الْفارِسِيَّ) (377هـ) يُقَدِّرُ مَصْدَراً مَفْعولاً مُطْلَقاً، هُوَ (كِتابَةً)، قَبْلَ الْكافِ الْمَثْلُوَّةِ بِـ(ما) الْمَصْدَرِيَّة (أَيْ: "كَما")، وَذلِكَ في قَوْلِ رَبِّنا–تَقَدَّسَتْ أَسْماؤُهُ–: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ **كَما** كُتِبَ عَلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (الْبَقَرَة 2: 183). قالَ: "الْمَعْنى: **كِتابَةً مِثْلَ ما** كُتِبَ عَلَيْهِمْ"[36]. وَالْمَلْحوظُ بِجَلاءٍ أَنَّهُ أَحَلَّ في تَقْديرِهِ (مِثْلَ) مَحَلَّ (الْكاف)، وَتابَعَهُ في هذا الإِمامُ عَبْدُ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيُّ قائِلاً: "فَالْكافُ بِمَنْزِلَةِ (مِثْلَ) في إِفادَةِ التَّشْبيهِ، وَ(ما) مَعَ ما بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ: **كِتابَةً مِثْلَ كِتابَتِهِ** عَلَيْهِمْ"[37]. فَإِذا كانَتِ (الْكافُ) بِمَنْزِلَةِ (مِثْلَ)، وَرَبُّنا–جَلَّ جَلالُهُ– اسْتَعْمَلَ الْكافَ، فَلِمَ عَدَلْتُمْ عَنِ (الْكافِ) إِلى (مِثْلَ) في تَقْديرِكُمْ؟! كانَ الأَوْلى–بِلا رَيْبٍ– أَنْ يُبْقى عَلى (الْكافِ) الَّتي ارْتَضاها مَوْلانا لآيَتِهِ الْكَريمَةِ، وَلكِنَّ أَبا عَلِيٍّ وَالْجُرْجانِيَّ أَبَيا–لِسَبَبٍ مِنَ الأَسْبابِ– إِلّا أَنْ يَسوقا في التَّقْديرِ (مِثْلَ) دونَ (الْكاف)، وَالأَصْلُ في التَّقْديرِ–كَما لا يَخْفى– عَكْسُ ما أَتَيا طَبْقاً لِبِنْيَةِ الآيَةِ: أَنْ يَكونَ التَّقْديرُ بِالْكافِ لا بِـ(مِثْلَ)، لأَنَّ الآيَةَ الْعَزيزَةَ نَفْسَها وارِدَةٌ بِالْكافِ لا بِرَديفَتِها (مِثْلَ). وَإِذَنْ يَنْبَغي أَنْ يَكونَ التَّقْديرُ في الآيَةِ عَلى النَّحْو: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ **كِتابَةً كَكِتابَتِهِ** عَلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ".

ثالِثاً: أَنَّ مِمّا يُقَوّي الاعْتِقادَ بِأَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ) الْمُضافَ إِنَّما هُوَ عَلى تَقْديرِ (الْكافِ) لا عَلى تَقْديرِ (مِثْلَ)، إِضافَةً إِلى ما سَبَقَ، ظُهورُ (الْكافِ) –لا (مِثْلَ)– في قَوْلِ الشّاعِرِ[38]:

وَأُرانــي[39] طَــرِبــاً، فــي إِثْــرِهِــمْ،
طَــرَبَ الْــوالِــهِ أَوْ **كَالْــمُخْتَبَلْ**

فَواضِحٌ أَنَّهُ عَطَفَ، بِأَداةِ الرَّبْطِ التَّوْفيقِيِّ (أَوْ)، مُرَكَّبَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُضاف (طَرَبَ الْوالِهِ) عَلى الجارِّ وَالْمَجْرور (كَالْمُخْتَبَل)،مِمّا قَدْ يَعْني أَنَّ النّاطِقَ اللُّغَويَّ بِالْعَرَبِيَّةِ يُسَوّي تَسْوِيَةً ضِمْنِيَّةً بَيْنَهُما، الأَمْرُ الَّذي حَدا بِالشّاعِرِ هُنا إِلى أَنْ يَقولَ: (طَرِباً ... طَرَبَ الْوالِهِ أَوْ **كَالْمُخْتَبِل**)، إِذْ لَمْ يَقُلْ: (طَرِباً ... طَرَبَ الْوالِهِ أَوْ **مِثْلَ الْمُخْتَبِل**). صَحيحٌ أَنَّ هذا الْقَوْلَ الأَخيرَ الْمُفْتَرَضَ لَيْسَ بِشِعْرٍ، وَلكِنْ لَوْ كانَ صَحيحاً أَنَّ التَّرْكيبَ (طَرِبْتُ طَرَبَ الْوالِهِ) الأَصْلُ فيهِ أَنْ يَأْتِيَ عَلى تَقْديرِ (مِثْلَ)، لَما أَعْيَتِ الشّاعِرَ الْحيلَةُ الشِّعْرِيَّةُ، إِذْ كانَ بِمُكْنَتِهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فَيَقولَ–مَثَلاً– دونَ أَنْ يَنْكَسِرَ الْبَيْتُ:

وَأُرانــي طَــرِبــاً فــي إِثْــرِهِــمْ
طَـرَبَ الْوالِهِ مِثْلَ الْمُخْتَبَلْ[40]

فَإِذا ما افْتَرَضْنا وُجودَ أَيِّ قَدْرٍ مِنَ التَّساوي بَيْنَ التَّراكيبِ في هذا السِّياق، فَإِنَّ الَّذي أَظْهَرَهُ النّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ في الْبَيْتِ يَشي بِوُجودِ نَوْعٍ مِنَ التَّساوي الذِّهْنِيِّ لَدى النّاطِقِ بِالْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ: (طَرِبْتُ طَرَبَ الْوالِهِ) وَ(طَرِبْتُ طَرَباً كَطَرَبِ الْوالِهِ)، أَيْ: بِـ(الْكافِ) لا بِـ(مِثْلَ).

رابِعاً: أَنَّني وَجَدتُ (الْبَغْدادِيَّ) (1093هـ) صاحِبَ (خِزانَةِ الأَدَبِ)،غَيْرَ آبِهٍ بِتَقْديرِ النُّحاةِ عِدَّةَ مَرّاتٍ. فَقَدْ رَأَيْتُهُ يُقَدِّرُ **(الْكافَ)** بَدَلاً مِنْ نَهْجِ النُّحاةِ في تَقْديرِ **(مِثْلَ)**. فَفي قَوْلِ الشّاعِرِ–مَثَلاً أَوَّلاً–:

تَنْفي يَداها الْحَصى في كُلِّ هاجِرَةٍ
نَـفْيَ الـدَّراهِيمِ تَـنْـقـادِ الـصَّيـاريـفِ[41]

قالَ: "وَ(نَفْيَ الدَّراهيمَ): مَفْعولٌ مُطْلَقٌ تَشْبيهِيٌّ، وَالأَصْلُ: تَنْفي يَداها الْحَصى نَفْياً **كَنَفْيِ** الدَّراهيم"[42]. وَفَعَلَ الشَّيْءَ نَفْسَهُ مِنْ تَقْديرٍ لِلْكافِ في قَوْلِ الشّاعِرِ–مَثَلاً ثانِياً–:

حَـلَـفْـتُ يَـمـيـنـاً غَـيْـرَ ذي مَـثْـنَـوِيَّـةٍ[43]
يَـمـيـنَ امْـرِئٍ آلـى بِـهـا غَـيْـرَ آثِـمِ[44]

إِذْ قَدَّرَ مُسْتَعْمِلاً **الْكافَ**: "وَقَوْلُهُ: (يَمينَ امْرِئٍ، إِلخ)، مَفْعولٌ مُطْلَقٌ تَشْبيهِيٌّ، أَيْ: **كَيَمين**"[45]. وَذَهَبَ (الْبَغْدادِيُّ) الْمَذْهَبَ عَيْنَهُ فَقَدَّرَ في قَوْلِ الشّاعِرِ–مَثَلاً ثالِثاً–:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني
ثَوْبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثَّمِلِ[46]

مُسْتَعْمِلاً **الْكافَ** قائِلاً: "وَ(نَهْضَ الشّارِبِ) صِفَةُ مَفْعولٍ مُطْلَقٍ نائِب عَنْهُ، أَيْ: فَأَنْهَضُ نَهْضاً **كَنَهْضِ** الشّارِبِ"[47].

دافِعُهُمْ لِلْقَوْلِ بِـ(مِثْلَ):

حاصِلُ الْقَوْلِ في هذا الْمَوْضوعِ أَنَّنا كُنّا نَتَوَقَّعُ أَنْ يُقَدِّرَ النُّحاةُ (الْكافَ) دونَ (مِثْلَ) في مِثْلِ: (جَلَسْتُ **جُلوسَ الأَمير**)، فَيَقولوا: (جَلَسْتُ **جُلوساً كَجُلوسِ** الأَمير)، وَذلِكَ–في الأَقَلِّ– لِكَوْنِ (الْكافِ) مِنَ النّاحِيَةِ الْبِنائِيَّةِ أَكْثَرَ بَساطَةً مُقارَنَةً بِـ(مِثْلَ). بَلْ كُنّا نَتَوَقَّعُ أَنْ يَلْتَفِتوا إِلى (الْكافِ) سَريعاً في الأُولى وَالآخِرَة، خاصَّةً أَنَّهُمْ كانوا–بَيْنَ الْحينِ وَالآخَرِ– يُعْلونَ مِنْ شَأْنِ بَعْضِ الْمَقولاتِ الْمَنْطِقِيَّة، فَما كانَ بَسيطاً يُقَدَّمُ عَلى ما كانَ مُرَكَّباً، أَوْ قُلْ إِنَّ الْبَسيطَ أَصْلٌ، وَالْمُرَكَّبَ فَرْعٌ[48]. فَلِمَ لَمْ يَلْجَؤوا هُنا إِلى هذِهِ (الْمُسَلَّمَةِ) الْمَنْطِقِيَّةِ الْمُحْتَفى بِها كَثيراً عِنْدَهُمْ؟[49] وَلِمَ لَمْ يُطَبِّقوها في سِياقِ تَقْديرِهِمْ أَصْلاً لِلْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضاف؟ لِمَ كَسَروا التَّوَقُّعَ بِتَقْديرِهِمْ (مِثْلَ) بَدَلاً مِنَ (الْكاف)؟

يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ تَعَمَّدوا عَدَمَ الْقَوْلِ بِالْكافِ في بابِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ رَغْمَ بَداهَتِهِ، وَذلِكَ لِئَلّا تُخْتَرَمَ قاعِدَةٌ أُخْرى

كانوا وَضَعوها أَوَّلَ الْبابِ نَفْسِهِ وَأَقَرّوها وَاسْتَقَرّوا عَلَيْها. فَهُمْ قَصَدوا إلى عَدَمِ تَقْديرِ أَيِّ حَرْفٍ مَعَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ قَصْداً. تَفْصيلُ هذا أَنَّهُمْ إنَّما أَطْلَقوا عَلى هذا النَّوْعِ مِنَ الْمَفاعيلِ مَفْعولاً (مُطْلَقاً)، لأَنَّهُ–مِنْ جِهَةٍ أولى– هُوَ الْمَفْعولُ الْحَقيقِيُّ لِلْفاعِلِ– فيما هُوَ مَعْروفٌ مِنْ مُدَوَّناتِهِمْ–، **وَهُوَ–مِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ– غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِأَيِّ حَرْفٍ مِنَ الْحُروفِ الَّتي جاءَتِ الْمَفاعيلُ الأُخْرى مُقَيَّدَةً بِها**، فَقيلَ: (الْمَفْعول **بِهِ**)، وَ(الْمَفْعول **فيه**)، وَ(وَالْمَفْعول **لَهُ**)، وَ(الْمَفْعول **مَعَهُ**). قالَ (الْعُكْبَرِيّ):

"وَإِنَّما سُمِّيَ الْمَصْدَرُ مَفْعولاً مُطْلَقاً لِوَجْهَيْنِ: أَحَدهما أَنَّهُ الْمَفْعولُ عَلى التَّحْقيق. أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَكَ: (ضَرَبْتُ) أَيْ: أَوْجَدتُّ الضَّرْبَ، بِخِلافِ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْداً) فَإِنَّكَ لَمْ توجِدْ زَيْداً، وَإِنَّما أَوْجَدتَّ بِهِ فِعْلاً. وَالثّاني أَنَّ **لَفْظَ الْمَصْدَرِ مُجَرَّدٌ عَنْ حَرْفِ جَرٍّ**، فَلا يُقال: (**بِهِ**)، وَلا (**فيهِ**)، وَلا (**لَهُ**)، وَلا (**مَعَهُ**). وَإِنَّما كانَ كَذلِكَ، لأَنَّهُ لَوْ قيلَ لَكَ –وَقَدْ ضَرَبْتَ مَثَلاً–: ما فَعَلْتَ؟ قُلْتَ: الضَّرْبَ. وَإِذا قيلَ لَكَ: بِمَنْ أَوْقَعْتَ الضَّرْبَ؟ قُلْتَ: بِزَيْدٍ، فَقَيَّدتَّهُ بِالْباء. وَلَوْ قيلَ: في أَيِّ زَمانٍ أَوْ في أَيِّ مَكان؟ لَقُلْتَ: في يَوْمِ كَذا وَفي مَكانِ كَذا. وَلَوْ قيلَ: لأَيِّ غَرَضٍ؟ لَقيلَ: لِكَذا وَكَذا. فَقَدْ رَأَيْتَ كَيْفَ تَقَيَّدَتْ هذِهِ الْمَفاعيلُ بِالْحُروفِ ما عَدا الْمَصْدَر"[50].

فَأَحْسَبُ أَنَّهُمْ خَشوا، إنْ هُمْ قَدَّروا حَرْفاً لِهذا النَّوْعِ مِنَ الْمَفاعيلِ (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُخْتَصِّ الْمُبَيِّنِ النَّوْعِ الْمُضافِ)، أَنْ يُقالَ لَهُمْ: ما بالُكُمْ قَدْ خَرَجْتُمْ عَلى ما كُنْتُمْ قَرَّرْتُموهُ أَوَّلَ الْبابِ مِنْ تَجَرُّدِ هذا النَّوْعِ مِنَ الْمَفاعيلِ (الَّذي هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ) عَنْ أَيِّ حَرْفِ جَرّ، فَرُحْتُمْ تُقَرِّرونَ هُنا الْكافَ وَهِيَ لَيْسَتْ إلّا حَرْفاً؟! أَوْ لَعَلَّهُمْ خَشوا أَنْ يُقالَ لَهُمْ ما هُوَ أَسْوَأُ مِنَ السّابِقِ إنْ هُمْ قَدَّروا الْكافَ مَعَ هذا النَّوْعِ مِنَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَق: لِمَ لا تَقولونَ، وَقَدْ قَرَّرْتُمْ تَقْديرَ الْكافِ لِهذا الْمَفْعولِ: إنَّهُ هُوَ الْمَفْعولُ "**كَهُ**"، قِياساً عَلى الْمَفْعولِ "**بِهِ**"، وَالْمَفْعولِ "**فيهِ**"، وَالْمَفْعولِ "**لَهُ**"، وَالْمَفْعولِ "**مَعَهُ**"؟! وَالأَصْعَبُ مِنْ ذلِكَ أَجْمَعِهِ أَنَّ هذِهِ الْكافَ لا تَنْتَظِمُ أَنْواعَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ كُلَّها لِيَقوموا بِتَقْريرِ تَقْديرِها، بَلْ هِيَ خاصَّةٌ–كَما أَعْلَنوا وَذَكَرْتُ– بِالْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضاف كَما في (جَلَسْتُ جُوسَ الأَميرِ). وَيَظْهَرُ عِنْدَئِذٍ هذا الْمَفْعولُ (أَيِ الْمُطْلَق)، في حالِ تَقْديرِ الْكافِ، شاذّاً أَوْ مُفارِقاً مُفارَقَةً كَبيرَةً لِما هِيَ عَلَيْهِ الْحالُ مَعَ الْمَفاعيلِ الأُخْرى الَّتي انْتَظَمَتْها "حُروفُها": (الْمَفْعول بِهِ، وَالْمَفْعول فيهِ، وَالْمَفْعول لَهُ، وَالْمَفْعول مَعَهُ). وَلأَجْلِ ذلِكُمْ كُلِّهِ، في تَصَوُّري، عَدَلَ النُّحاةُ عَنِ الْكافِ، وَوَجَدوا ضالَّتَهُمْ في أَداةٍ أُخْرى "**غَيْرِ حَرْفِيَّةٍ**" هِيَ– بِطَبيعَةِ الْحالِ– (مِثْلَ).

وَإِذا كُنّا رَفَضْنا تَقْديرَ السَّلَفِ لِـ(مِثْلَ) في السِّياقِ الْمُتَحَدَّثِ عَنْه، فَمِنَ الطَّبيعِيِّ أَنْ يَكونَ رَفْضُنا لِما أَتى بِهِ (محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد) أَعْلى وَأَشَدَّ، وَذلِكَ حينَما ذَهَبَ مَذْهَباً مُشابِهاً مُخالِفاً لِما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحاةُ،فَراحَ يُقَدِّرُ مُعَقِّداً الأَمْرَ أَكْثَرَ: (**مُماثِلاً لِـ**) أَوْ(**مُشابِهاً لِـ**)، بَدَلاً مِنْ (**مِثْلَ**) وَ(الْكاف). فَفي قَوْلِكَ: (اِعْمَلْ عَمَلَ الصّالِحينَ)، وَ(جِدَّ جِدَّ الْحَريصِ عَلى بُلوغِ الْغايَةِ)، قالَ: "فَافحَقيقَة[51] في هذَيْنِ الْمِثالَيْنِ أَنْ تَقولَ: (اِعْمَلْ عَمَلاً **مُشابِهاً لِعَمَلِ** الصّالِحين)، وَ(جِدَّ جِدّاً **مُماثِلاً لِجِدِّ** الْحَريص)"[52]. وَلَمْ أَتَبَيَّنْ دافِعَهُ إلى سُلوكِ هذا التَّقْديرِ.

الْقَضِيَّةُ الثّالِثَة:

الْبِنْيَةُ الْمُضْمَرَةُ لِمُرَكَّبِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُبَيِّنِ النَّوْعِ الْمُضاف

تَوَضَّحَ مِنْ بَعْضِ الْمَواطِنِ السّابِقَةِ في الْبَحْثِ أَنَّ النُّحاةَ الْقُدَماءَ وَالْمُحْدَثينَ يَذْهَبونَ إلى أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ (النَّوْعِيَّ)، إنْ كانَ مُضافاً، كانَ مِنْ بابِ النِّيابَةِ عَلى التَّحْقيقِ عِنْدَهُمْ[53]. "**فَالأَصْلُ في مِثْلِ: سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَد، هُوَ: سِرْتُ سَيْراً مِثْلَ سَيْرِ ذي رَشَد، فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ، ثُمَّ صِفَتَهُ، وَأُنيبَ الْمُضافُ إِلَيْهِ مَنابَهُ**"[54]. وَإذا كُنّا خالِياً قَدْ فَهِمْنا، وَما تَفَهَّمْنا، الدّافِعَ الَّذي أَلْجَأَهُمْ إلى تَقْديرِ (مِثْلَ)، وَهُوَ –عَلى حَدِّ عِبارَةِ عَبّاس حَسَن– "**لاسْتِحالَةِ أَنْ يَفْعَلَ الإِنْسانُ فِعْلَ غَيْرِهِ، وَإِنَّما يَفْعَلُ فِعْلَهُ الصّادِرَ مِنْهُ**"[55]، فَإِنَّ هذا التَّقْديرَ يَظَلُّ–عَلاوَةً عَلى ما تَقَدَّمَ– عَلَيْهِ دَرَكٌ مِنْ عِدَّةِ وُجوه:

الْوَجْه الأَوَّل:

وَجَدْنا أَنَّهُمْ لَمْ يَكْتَفوا في التَّقْديرِ بِالإِتْيانِ بِـ(مِثْلَ) وَحْدَها مَعَ أَنَّها تُحَقِّقُ لَهُمْ ما أَرادوا مِنْ جَعْلِ التَّرْكيبِ مُتَوافِقاً مَعَ مُسَلَّمَتِهِمُ الْمَنْطِقِيَّةِ! أَقولُ: مَعَ أَنَّ تَقْديرَ (مِثْلَ) وَحْدَها في التَّرْكيبِ الْمَقْصودِ جاعِلٌ الإِنْسانَ–عَلى الصَّعيدِ اللُّغَوِيِّ– فاعِلاً فِعْلاً مُشابِهاً لِفِعْلِ غَيْرِهِ لا فاعِلاً فِعْلَ غَيْرِهِ–كَما يَظُنّون–، فَإِنَّهُمْ تَجاوَزوا (مِثْلَ) وَقَدَّروا قَبْلَها مَصْدَراً مَنْصوباً هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الْحَقيقِيُّ–في رَأْيِهِمْ–! فَلِمَ لَمْ يَرْتَضوا في تَقْديرِهِمْ لِـ(سِرْتُ سَيْرَ ذي رَشَد) –مَثَلاً– الْقَوْلَ: (سِرْتُ **مِثْلَ** سَيْرِ ذي رَشَد) وَكَفى، دونَ إعادَةِ ذِكْرِ الْمَصْدَر؟ لِمَ أَلْزَموا أَنْفُسَهُمْ تَقْديرَ مَصْدَرٍ مَنْصوبٍ قالوا عَنْهُ إنَّهُ هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الْحَقيقِيُّ، مَصْدَرٍ مَتْبوعٍ بِصِفَةٍ هِيَ (مِثْلَ): (سِرْتُ **سَيْراً مِثْلَ** سَيْرِ ذي رَشَد)؟!ما كانَ الْمُحْوِجُ إلى إعادَةِ تَقْديرِ مَصْدَرٍ مَنْصوبٍ مَرَّةً أُخْرى وَأَمامَهُمْ مَصْدَرٌ مَنْصوب؟

يُهَيَّأُ لي أَنَّ الأَمْرَ بَسيطٌ لِلْغايَة، فَالْمَصْدَرُ الْمَنْصوبُ الَّذي أَمامَهُمْ لَيْسَ عَلى أَصْلِهِ–في ما يَرَوْنَ–، لأَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَقْديرِ (مِثْلَ) قَبْلَهُ لِيَسْتَقيمَ الأَمْرُ مَعَ مُسَلَّمَتِهِمُ الْمَنْطِقِيَّةِ الْقائِلَةِ بِأَنَّ الإِنْسانَ لا يَفْعَلُ فِعْلَ غَيْرِهِ وَإِنَّما يَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِ غَيْرِه. وَلكِنَّ الاكْتِفاءَ بِـ(مِثْلَ)، رغْمَ أَنَّهُ يُحَقِّقُ تِلْكَ الْمُسَلَّمَةَ لَهُمْ، إلّا أَنَّهُ سَيَجْعَلُ الْمَصْدَرَ الْمَنْصوبَ الأَصْلُ فيهِ الْمُضافُ إِلَيْهِ، وَبِذا

يَكونُ هذا (الْمَصْدَرُ الْمَنْصوبُ) قَدْ تَفَلَّتَ مِنْ بَيْنِ أَيْديهِمْ، فَأُخْرِجَ مِنْ بابِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ بِالْكُلِّيَّة. فَهُمْ، بِتَقْديرِ مَصْدَرٍ مَنْصوبٍ آخَرَ يَسْبِقُ (مِثْلَ)، إِنَّما أَرادوا أَنْ يُبْقوا التَّرْكيبَ ضِمْنَ بابِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ لا يَحيدُ عَنْه.

فَلَوْ قالوا إِنَّ أَصْلَ (سِرْتُ **سَيْرَ** ذي رَشَد) هُوَ (سِرْتُ **مِثْلَ سَيْرِ** ذي رَشَد)–دونَ تَقْديرٍ لِمَصْدَرٍ مَنْصوبٍ–، لَكانَ أَصْلُ الْمَصْدَرِ الْمَنْصوبِ في (سِرْتُ **سَيْرَ** ذي رَشَد) هُوَ الْمُضاف إِلَيْهِ لِتُلُوِّهِ لِـ(مِثْلَ)–في التَّقْديرِ الْجَديدِ الْمُفْتَرَض–: (سِرْتُ **مِثْلَ سَيْرِ** ذي رَشَد)، وَلَكِنَّ تَقْديرَ مَصْدَرٍ آخَرَ مَنْصوبٍ يَجْعَلُ التَّرْكيبَ داخِلَ الْبابِ نَفْسِه. فَهُمُ ابْتَغَوْا سَبيلاً إِلى الإِبْقاءِ عَلى النَّصْبِ بِأَيِّ سَبيل، فَما وَجَدوهُ مِنْ مَصْدَرٍ مَنْصوبٍ في الْبِنْيَةِ السَّطْحِيَّة، راحوا يَلْتَمِسونَ لَهُ آخَرَ مَنْصوباً في الْبِنْيَةِ الْمُضْمَرَة، دونَ أَنْ يُفَرِّطوا–بِطَبيعَةِ الْحالِ– بِالأَساسِ الَّذي انْطَلَقوا مِنْهُ إِلى هذا التَّقْديرِ كُلِّه، وَهُوَ الَّذي عَبَّرَ عَنْهُ أَبو عَلِيٍّ الْفارِسِيُّ في قَوْلِه: "**لأَنّي لا أَفْعَلُ فِعْلَ غَيْري، وَلكِنْ قَدْ أَفْعَلُ مِثْلَه**"[56]!

وَأَرى أَنَّ ثَمَّةَ احْتِمالاً مُهِمّاً آخَرَ يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ قَدْ دَفَعَ الْقَوْمَ إِلى تَقْديرِ مَصْدَرٍ مَنْصوبٍ قَبْلَ (مِثْلَ)، ذلِكُمْ أَنَّهُمْ بِتَتَبُّعِهِمْ (مِثْلَ) في النُّصوصِ الْعَمَلِيَّة، وَجَدوها تَأْتي في بَعْضِ الأَحْوالِ صِفَةً لِمَوْصوفٍ مَذْكور، فَعَدّوا هذِهِ هِيَ الْبِنْيَةَ الأَصْلِيَّة، وَقاسوا عَلَيْها أَوْ رَدّوا ما عَداها إِلَيْها، مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الْحَقِّ:

– ﴿فَقالَ الْمَلأُ الَّذينَ كَفَروا مِن قَوْمِهِ ما نَراكَ إِلّا بَشَراً مِثْلَنا﴾(هود 11: 27).

– ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾(آل عمران3: 140).

وَاسْتَتْبَعَ ذلِكَ أَنْ أَضْحَتْ كُلُّ (مِثْل) في اللُّغَةِ صِفَةً لِمَوْصوفٍ قَبْلَها ذُكِرَ أَمْ لَمْ يُذْكَرْ، فَرَدّوا كُلَّ (مِثْل) قابَلَتْهُمْ إِلى مَوْصوفٍ يَسْبِقُها. فَلَمّا أَنْ كانوا قَدَّروا (مِثْلَ) في مِثْلِ: (سِرْتُ سَيْرَ الأَمير--<سِرْتُ **مِثْلَ** سَيْرِ الأَمير)، فَقَدْ كانَ لِزاماً أَنْ يَبْحَثوا لَها عَنْ مَوْصوفٍ قَبْلَها، فاهْتَدَوْا إِلى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكور: (**سِرْتُ** مِثْلَ سَيْرِ الأَمير--<**سِرْتُ سَيْراً** مِثْلَ سَيْرِ الأَمير). فَتَقْديرُ (مِثْلَ) ابْتِداءً، لِلسَّبَبِ الَّذي عَرَفْنا، هُوَ الَّذي أَمْلى عَلى الْقَوْمِ أَنْ يَبْحَثوا لَها عَنْ مَوْصوفٍ يَسْبِقُها بِطَبيعَةِ الْحال. إِذَنْ، فَقَدْ كانوا مُضطَرّينَ اضطِّراراً إِلى أَنْ يَقولوا بِإِعادَةِ ذِكْرِ الْمَصْدَرِ الْمُقَدَّرِ الْمَنْصوب، إِلّا أَنَّ تَقْديرَ الْكافِ–بِبَساطَةٍ– يَكْفينا هذِهِ الْمَشَقَّةَ في ظَنّي لِحَرْفِيَّتِها.

الْوَجْه الثّاني:

أُريدُ لأَسْأَلَ: هَلْ ثَمَّةَ دَليلٌ أَوْ أَدِلَّةٌ مِنْ تَراكيبَ أُخْرى في اللُّغَةِ تَعْضُدُ ما قَدَّروا؟ أَمَأْلوفٌ في اللُّغَةِ أَنْ نَجِدَ الْمُتَوالِيَةَ الآتِيَةَ الَّتي تَتَكَوَّنُ مِنْ تَوالي ثَلاثِ كَلِماتٍ هِيَ بِالتَّرْتيب:

(1) مَصْدَر مَنْصوب مَحْذوف هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَق+(2) صِفَة مَحْذوفَة لِلْمَفْعولِ الْمُطْلَق: (مِثْلَ)+(3) مَصْدَر مَجْرور قَبْلَ الْحَذْفِ هُوَ عَيْنُ الْمَفْعولِ الْمُطْلَق؟

هَلْ مِنَ الْمَعْقولِ أَنْ يُقالَ إِنَّ الْكَلِمَةَ الأولى (الْمَصْدَر الْمَنْصوب) قَدْ حُذِفَت، وَمَعَها حُذِفَتِ الْكَلِمَةُ الثّانِيَةُ (مِثْلَ)، ثُمَّ جاءَتِ الثّالِثَةُ لِتَحِلَّ مَحَلَّ الْكَلِمَةِ الأولى؟ ما أَدْرانا أَنَّ الْكَلِمَةَ الثّالِثَةَ قَدْ نابَتْ مَنابَ الْكَلِمَةِ الأولى مَعَ أَنَّ هُناكَ كَلِمَتَيْنِ مَحْذوفَتَيْن؟! كانَ الأَوْلى–أَوِ الْمُتَوَقَّعُ– أَنْ تَحِلَّ الْكَلِمَةُ الثّالِثَةُ مَحَلَّ الْكَلِمَةِ الأَقْرَبِ لَها وَهِيَ (مِثْلَ). إِنَّ فِكْرَةَ النِّيابَةِ هُنا لا تَخْلو مِنْ غَرابَةٍ في الْحَقيقَة، لأَنَّ هُناكَ مَحْذوفَيْنِ اثْنَيْنِ (الْمَصْدَر الْمَنْصوب+مِثْلَ)، وَلكِنَّ الْمَصْدَرَ الْمَجْرورَ لا يَحِلُّ إِلّا مَحَلَّ إِحْدى الْكَلِمَتَيْنِ دونَ الأُخْرى! أَيْنَ نَجِدُ مِثْلَ هذا؟ لِمَ لا يُقالُ: إِنَّ الْمَصْدَرَ الْمَجْرورَ الْمُضافَ إِلَيْهِ حَلَّ مَحَلَّ الْمُضافِ الَّذي هُوَ صِفَةُ الْمَصْدَرِ الْمَنْصوب (مِثْلَ)، أَوْ أَنْ يُقالَ–في الأَقَلِّ–: إِنَّ الْمَصْدَرَ الْمَجْرورَ سادٌّ مَسَدَّ كِلْتا الْكَلِمَتَيْن (الْمَصْدَر الْمَنْصوب+مِثْلَ)، لا مَسَدَّ كَلِمَةٍ دونَ أُخْرى؟!

الْوَجْه الثّالِث:

لَعَلَّ مِمّا يُضْعِفُ رَأْيَ النُّحاةِ أَكْثَرَ، في تَقْديرِهِمُ السّالِفِ، أَنَّهُ إِذا كانَتِ الْمُسَلَّمَةُ الْمَنْطِقِيَّةُ الْمَذْكورَةُ سابِقاً عَلى دَرَجَةٍ كَبيرَةٍ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ عَلى الصَّعيدِ اللُّغَوِيّ كَما تَصَوَّروا، فَلِمَ لَمْ تُبْقِ اللُّغَةُ عَلى الأَلْفاظِ الَّتي تَجْعَلُ كَلامَنا مُتَوافِقاً مَعَها؟! لِمَ تَسْعى اللُّغَةُ–افْتِراضاً– إِلى حَذْفِ ما لا يُمْكِنُ التَّساهُلُ بِشَأْنِهِ أَوِ التَّقْليلُ مِنْ أَمْرِهِ لِنَعودَ نَحْنُ إِلى تَقْديرِهِ؟! هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَتَساوى الْقَوْلُ: (سِرْتُ سَيْراً مِثْلَ سَيْرِ الأَمير) بِالْقَوْلِ: (سِرْتُ سَيْرَ الأَمير)؟! بَلْ عَلى كَثْرَةِ انْشِغالي بِالْمَسْأَلَةِ مِنْ وُجوهٍ مُتَعَدِّدَة، فَإِنَّني لَمْ يَتَّفِقْ لي شاهِدٌ أَوْ قَوْلٌ موقَعٌ إِيقاعَ: (سِرْتُ سَيْراً مِثْلَ سَيْرِ الأَمير)! أَرى أَنَّهُ كانَ يَجْدُرُ التَّعَرُّضُ لِهذِهِ الأَسْئِلَةِ، وَمُحاوَلَة الإِجابَةِ عَنْها، عِنْدَ تَبَنّي ذلِكَ التَّقْديرِ أَوْ قَبْلَه.

الْوَجْه الرّابِع:

إِنَّ الاعْتِراضَ النّاشِئَ هُنا نابِعٌ مِنْ أَنَّ مُرَكَّباتِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضافِ لَيْسَتْ نَوْعاً واحِداً لِيُقالَ بِشَأْنِها ما قيل. فَإِذا صَحَّ أَنْ يُقالَ في الْجُمَلِ:

– جَلَسْتُ جُلوسَ الأَمير.

– مَشى مَشْيَ السَّكْران.

– دَخَلَ الْبَيْتَ دُخولَ اللِّصّ.

إِنَّها آتِيَةٌ عَلى التَّقْديرِ–عَلى التَّوالي–: (جَلَسْتُ **جُلوساً مِثْلَ** جُلوسِ الأَمير، مَشى **مَشْياً مِثْلَ** مَشْيِ السَّكْران، دَخَلَ الْبَيْتَ **دُخولاً مِثْلَ** دُخولِ اللِّصّ)، فَإِنَّنا واجِدونَ تَراكيبَ أُخْرى تَرْتَدُّ إِلى بِنْيَةِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضافِ، وَلَيْسَ يَصِحُّ في حَقِّها هذا التَّقْديرُ بِأَيِّ مِقْدار. تَأَمَّلْ:

– ضَرَبَهُ **ضَرْبَ تَأْديبٍ**.

* ضَرَبَهُ **ضَرْباً مِثْلَ** ضَرْبِ تَأْديبٍ[57].
– قَعَدَ **قُعودَ جُبْنٍ**.
* قَعَدَ **قُعوداً مِثْلَ** قُعودِ جُبْنٍ.
– بَكى **بُكاءَ جَزَعٍ**.
*بَكى **بُكاءً مِثْلَ** بُكاءِ جَزَعٍ.
– رَآهُ **رُؤْيَةَ الْعَيْنِ**.
* رَآهُ رُؤْيَةً مِثْلَ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ.

وَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مُرَكَّباتِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضاف مِنَ الْمَجْموعَةِ الأولى، وَتِلْكَ الَّتي مِنَ الْمَجْموعَةِ الثّانِيَة، أَنَّ جُمَلَ الْمَجْموعَةِ الأولى يَصِحُّ بشَأْنِها التَّشْبيهُ أَوِ التَّمْثيل، وَمِنْ هُنا وَجَدْنا بَعْضَ النُّحاةِ قَدْ أَطْلَقوا صَواباً عَلَيْها وَعَلى مِثْلِها "الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ التَّشْبيهِيّ"[58]. وَيُسْتَنْتَجُ مِنْ هذا أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ الْمُضافَ في الْعَرَبِيَّةِ هُوَ الآخَرُ عَلى نَوْعَيْن: فَإِمّا أَنْ يَكونَ ذا بِنْيَةٍ تَشْبيهِيَّة (يُمْكِنُ مَعَها تَقْديرُ الْكاف)، وَهُوَ **الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ (التَّشْبيهِيُّ)** كَما في: (دَخَلَ الْبَيْتَ دُخولَ اللِّصِّ<-- >دَخَلَ الْبَيْتَ كَدُخولِ اللِّصّ)، أَوْ يَكونَ ذا بِنْيَةٍ غَيْرِ تَشْبيهِيَّةٍ، وَهُوَ **الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ (غَيْرُ التَّشْبيهِيّ)**، كَنَحْوِ: (ضَرَبَهُ **ضَرْبَ تَأْديبٍ**)، وَهذا النَّوْعُ مِمّا لا يَصِحُّ مَعَهُ تَقْديرُ الْكاف.

وَلَقَدْ كُنّا، في مَوْضِعٍ فائِتٍ مِنَ الْبَحْثِ، دَعَوْنا–دَعْوَةَ بَعْضِ النُّحاةِ– إِلى أَنْ يَكونَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ عَلى قِسْمَيْنِ: **مُبْهَمٍ وَمُخْتَصٍّ**، وَالْمُبْهَمُ هُوَ الْمُؤَكِّدُ أَوِ التَّأْكيدِيُّ، وَأَنْ يَكونَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الْمُخْتَصُّ عَلى قِسْمَيْنِ أَيْضاً: **عَدَدِيٍّ** كَما في قَوْلِنا: (شَرِبْتُ شَرْبَةً وَشَرْبَتَيْن...)، **وَنَوْعِيّ**. وَدَعَوْنا، كَذلِكَ، إِلى أَنْ يَكونَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الْمُخْتَصُّ النَّوْعِيُّ مُنْقَسِماً إِلى قِسْمَيْن: **(مُبَيِّنٍ لِلنَّوْعِ)**، هُوَ الْمُفْصِحُ عَنْ فِكْرَةِ النَّوْعِ بِذاتِ بِنْيَتِهِ الْمُعْجَمِيَّةِ أَوِ الصَّرْفِيَّة، كَما في: (رَجَعْتُ **الْقَهْقَرى** وَجَلَسْتُ **الْقُرْفُصاءَ**)، وَ(جَلَسْتُ **جِلْسَةً** وَرَكِبْتُ **رِكْبَةً**)، وَأَمّا الْقِسْمُ الثّاني مِنَ (النَّوْعِيِّ) فَهُوَ **(مُبَيِّنُ النَّوْع)**، وَهُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ الَّذي تُفْصِحُ عَنْ نَوْعِهِ أَوْ هَيْئَتِهِ عَناصِرُ لُغَوِيَّةٌ أُخْرى مَذْكورَةٌ بَعْدَهُ مِنْ صِفَةٍ أَوْ مُضافٍ إِلَيْه. وَلأَجْلِ ذلِكَ غَدا (الْمُبَيِّنُ النَّوْعِ)، عِنْدَنا، مَصْدَراً مَوْصوفاً أَوْ مَصْدَراً مُضافاً. وَأَسْتَحِبُّ هُنا أَنْ أُضيفَ إِلى ما خَلا مِنْ دَعْوَةِ الدَّعْوَةَ إِلى أَنْ يَكونَ **الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ النَّوْعِيُّ الْمُبَيِّنُ النَّوْعِ الْمُضافُ** مُنْقَسِماً إِلى قِسْمَيْنِ تارَةً أُخْرى: **مَفْعولٍ مُطْلَقٍ تَشْبيهِيّ، وَمَفْعولٍ مُطْلَقٍ غَيْرِ تَشْبيهِيّ**. وَالشَّكْلُ الْمُوالي ناطِقٌ بِذلِكَ كُلِّهِ أَجْمَعِه:

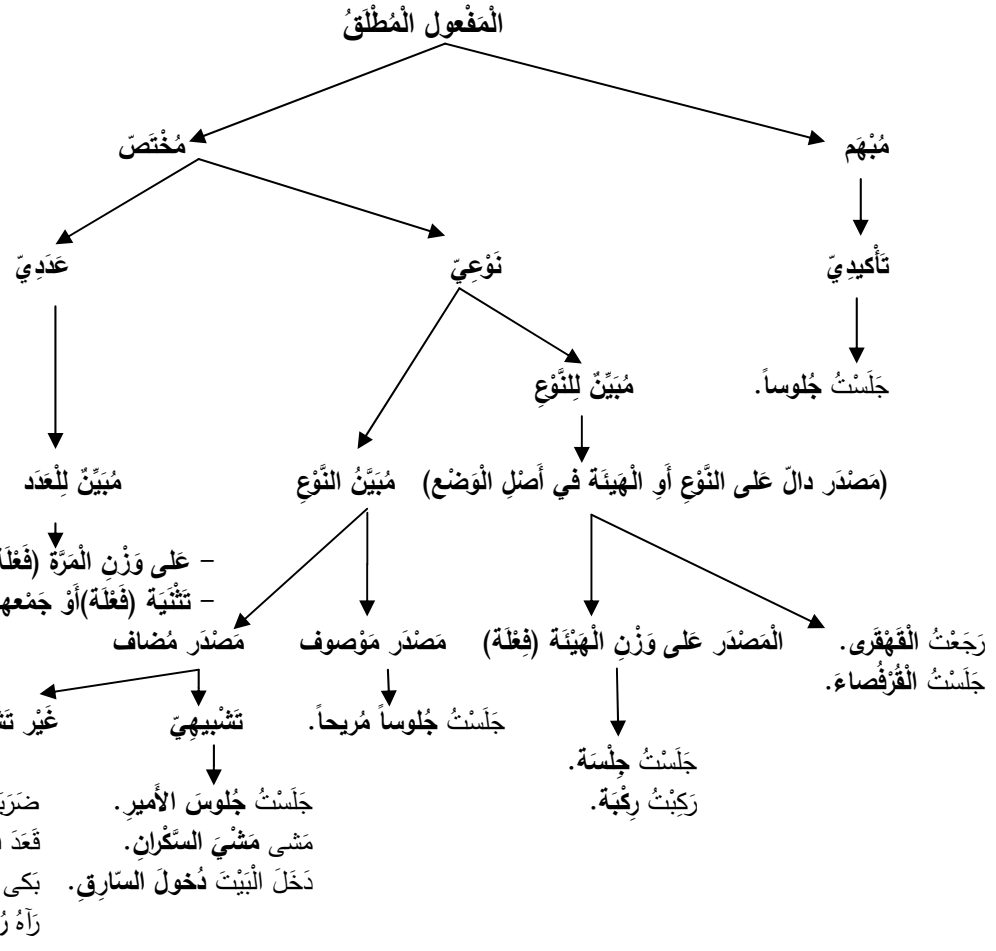

أَنْتَهي مِمّا سَبَقَ إلى الْقَوْلِ:إنَّ اللُّغَةَ لَمْ تَعْمَدْ، بُغْيَةَ تَوْليدِ **(جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ)**، إلى حَذْفِ **(...جُلوساً مِثْلَ...)**، وَلا **(...جُلوساً كَـ...)**. إنَّما كُلُّ ما حَذَفَتْهُ هُوَ الْكاف **(...كَـ...)** حَسْبُ، وَيَكونُ نَصْبُ **(جُلوسَ)** في **(جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ)** عَلى نَزْعِ الْخافِضِ لَيْسَ غَيْر: **(جَلَسْتُ كَجُلوسِ الأَميرِ)**.

وَلكِنْ، إذا تَرَجَّحَ لَدَيَّ ماضِياً صَوابُ تَقْديري الْكافَ مُقارَنَةً بِتَقْديرِ النُّحاةِ لِـ(مِثْلَ)، فَإنَّ اجْتِلابَ هذِهِ الْكافِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى لا يَصْلُحُ–كَما اسْتَبانَ وَاسْتَعْلى– إلّا في حالِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُضافِ التَّشْبيهِيّ: (جَلَسْتُ **جُلوسَ الأَميرِ**<--->جَلَسْتُ **كَجُلوسِ الأَميرِ)**. وَعَدَمُ اطِّرادِ تَقْديرِ الْكافِ فيالْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُضاف، أَوْ عَدَمُ انْسِحابِها عَلى (غَيْرِ التَّشْبيهِيِّ) كَقَوْلِنا: (ضَرَبَهُ **ضَرْبَ تَأْديبٍ**، وَقَعَدَ **قُعودَ جُبْنٍ)**، يَجْعَلُ الْمَرْءَ يُراجِعُ التَّفْكيرَ بِشَأْنِ هذِهِ الْكاف. وَقَدْ يُقالُ–كَما انْقَدَحَ في الذِّهْنِ–: إنَّ تَقْديرَ الْكافِ يَظَلُّ صَحيحاً في حالِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ التَّشْبيهِيّ، ذلِكَ أَنَّ (غَيْرَ التَّشْبيهِيِّ) آتٍ عَلى تَقْديرِ حَرْفٍ أَيْضاً، بَيْدَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكاف. اِلْحَظْ:

– ضَرَبَهُ **ضَرْبَ تَأْديبٍ**.
ضَرَبَهُ **ضَرْباً لِتَأْديبٍ**.(اللّام)
– قَعَدَ **قُعودَ جُبْنٍ**.
قَعَدَ **قُعوداً مِنْ جُبْنٍ**.(مِنْ)
– بَكى **بُكاءَ جَزَعٍ**.
بَكى **بُكاءً مِنْ جَزَعٍ**.(مِنْ)
–رَآهُ **رُؤْيَةَ الْعَيْنِ**.
رَآهُ **رُؤْيَةً بِالْعَيْنِ**.(الْباء)

وَقَدْ يَكونُ هذا الرَّأْيُ مُغْرِياً لِأَنْ يُنادى بِه لَوْلا ما وَرَدَ عَلى الْمَرْءِ مِنْ مُشْكِلَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَوْقِعِ الْجارِّ الْمُقَدَّرِ في كُلٍّ، إذْ هُناكَ تَفاوُتٌ واضِحٌ وَاخْتِلافٌ بَيِّنٌ بَيْنَ مَوْقِعِ الْكافِ الْمُقَدَّرَةِ في حالِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (التَّشْبيهِيّ)، وَمَوْقِعِ الْجارِّ الْمُقَدَّرِ (اللّام، مِنْ، الْباء) في حالِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (غَيْرِ التَّشْبيهِيّ). فَإذا كانَتِ الْكافُ قَدْ دَخَلَتْ عَلى الْمَصْدَرِ التَّشْبيهِيِّ نَفْسِهِ وَهُوَ الْمُضاف، فَإنَّ أَدَواتِ الْجَرِّ الأُخْرى قَدْ دَخَلَتْ عَلى الْمُضافِ إلَيْهِ الَّذي يَلي الْمَصْدَرَ غَيْرَ التَّشْبيهِيّ، في مَوْقِعٍ بَيْنِيٍّ بِالنِّسْبَةِ لِعُنْصُرَيِ الْمُرَكَّبِ الإضافِيّ. اِرْجِعِ النَّظَرَ في الآتي:

(1)– جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ. <---> جَلَسْتُ كَجُلوسِ الأَميرِ.
– مَشى مَشْيَ السَّكْرانِ. <---> مَشى كَمَشْيِ السَّكْرانِ.
– دَخَلَ الْبَيْتَ دُخولَ اللِّصِّ. <---> دَخَلَ الْبَيْتَ كَدُخولِ اللِّصِّ.

(2)– قَعَدَ قُعودَ جُبْنٍ. <--->قَعَدَ قُعوداً مِنْ جُبْنٍ.
– بَكى بُكاءَ جَزَعٍ. <--->بَكى بُكاءً مِنْ جَزَعٍ.
– رَآهُ رُؤْيَةَ الْعَيْنِ.<--->رَآهُ رُؤْيَةً بِالْعَيْنِ.

وَعَدَمُ التَّناسُقِ هذا، أَوْ عَدَمُ الاطِّرادِ في مَوْقِعِ الْجارِّ الْمُقَدَّرِ في كِلْتا الْحالَيْنِ، قَدْ يَكونُ مِمّا يَطْعَنُ كَثيراً في صِحَّةِ الْقاعِدَةِ الْمُتَوَصَّلِ إلَيْها حَتّى الآن.

وَالْقَريبُ الْمُخْتارُ عِنْدي أَنْ يُقال، فَكاكاً مِنَ هذا الإشْكال: مادامَ التَّفْكيرُ هُنا مُتَمَحْوِراً حَوْلَ مُرَكَّباتٍ كُلُّها إضافِيَّة، فَالْواجِبُ أَنْ تَأْتِيَ عَلى وِفْقِ ما تَأْتي عَلَيْهِ كُلُّ الْمُرَكَّباتِ الإضافِيَّةِ في اللُّغَة. وَكُنْتُ قَدْ أَلْمَحْتُ، في بَحْثٍ سابِقٍ، إلى أَنَّ الْمُرَكَّبَ الإضافِيَّ إنْ هُوَ خَلا مِنَ الْوَصْفِ، أَوْ خَلا مِنَ الْفاعِلِيَّةِ أَوِ الْمَفْعولِيَّةِ في الْمَعْنى، فَإنَّهُ عَلى تَقْديرِ حَرْفٍ يَظْهَرُ بَيْنَ الْمُضافِ وَالْمُضافِ إلَيْهِ مُتَّصِلاً بِالْمُضافِ إلَيْه[59]. وَلكِنْ في حالِ كانَ الْمُضافُ إلَيْهِ مُعَرَّفاً بِـ(الـ)، فَإنَّنا نُقَدِّرُ قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُضافِ إلَيْهِ اسْمَ مَوْصولٍ مُناسِباً، إضافَةً إلى تَقْديرِ اتِّصالِ الْمُضافِ بِـ(الـ). وَتَوْظيفاً لِهذا كُلِّهِ يُمْكِنُ التَّخْفيفُ مِنْ وَطْأَةِ الإشْكالِ النّاشِئِ فَالْقَوْل:

– جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ. <---> جَلَسْتُ كَالْجُلوسِ الَّذي لِلأَميرِ.
– مَشى مَشْيَ السَّكْرانِ. <---> مَشى كَالْمَشْيِ الَّذي لِلسَّكْرانِ.
– دَخَلَ الْبَيْتَ دُخولَ اللِّصِّ. <---> دَخَلَ الْبَيْتَ كَالدُّخولِ الَّذي لِلِّصِّ.

الهوامش

(1) ابْن هِشامٍ الأَنْصارِيّ، أَوْضحُ الْمَسالِكِ إِلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، وَمَعَهُ كِتاب: عُدَّةُ السّالِك إِلى تَحْقيقِ أَوْضَح الْمَسالِك وَهُوَ الشَّرْحُ الْكَبير مِنْ ثَلاثَةِ شُروح، لِمُحَمَّد مُحيي الدّين عبد الْحَميد،205/2.

(2) السّابِق، 207/2.

(3) أُنْظُر: ابْن عَقيل، شَرْحُ ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، وَمَعَهُ كِتاب: مِنْحَةُ الْجَليل بِتَحْقيقِ شَرْحِ ابْنِ عَقيل لِمُحَمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد، 172/2.

(4) أُنْظُر السّابِقَ نَفْسَه.

(5) السّابِق نَفْسه، الْحاشِيَة (1). يَثْبُتُ لَدَيْكَ أَنَّ (الْمُبَيِّنَ لِلنَّوْعِ) – في رَأْيِ النُّحاةِ– عَلى ثَلاثَةِ أَقْسام: الْمُضاف، وَالْمَوْصوف، وَالْمُحَلّى بِـ(ال) الْعَهْدِيَّة. وَلا شَكَّ أَنَّهُ قَدِ اسْتَبانَ لَكَ مِنْ عُنْوانِ الْبَحْثِ أَنَّ الْهَمَّ مَرْكوزٌ في ما كانَ مُضافاً أَوْ مَوْصوفاً مِنَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ (النَّوْعِيّ)، وَهُما النَّوْعانِ الأَوَّلُ وَالثّاني دونَ الثّالِث.

(6) أَدْعو حَضَراتِ الْباحِثينَ الْفُضَلاءِ إِلى رَجْعِ النَّظَرِ في قَبولِ مَقولَةِ التَّوْكيدِ في بابِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ وَغَيْرِه، بَلْ أَرى أَنَّ مَقولَةَ التَّوْكيدِ تَحْتاجُ إِلى لَمْلَمَةٍ مِنَ الْمَواطِنِ الْمُخْتَلِفَةِ لِكُتُبِ النَّحْوِ وَالْبَلاغَةِ وَالتَّفْسيرِ وَغَيْرِها، بُغْيَةَ التَّدْقيقِ فيها وَالْخُروجِ بِما تَطْمَئِنُّ لَهُ النَّفْس. وَعَلى أَقَلِّ تَقْدير، يَنْبَغي عَدَمُ الاكْتِفاءِ بِالْقَوْلِ إِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ في نَحْوِ: (قُمْتُ قِياماً وَقَعَدتُ قُعوداً) آتٍ لِلتَّوْكيد، أَوْ لِيُقَلْ إِنَّ التَّوْكيدَ الَّذي أَرادَهُ النُّحاةُ هُنا لَهُ تَحْديدٌ مَضْبوطٌ لا يُتَبَيَّنُ بِسُهولَة! فَإِنَّني لأَحْسَبُ أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ ما أَنْجَزَهُ النُّحاةُ في بابِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَق، هُوَ إِجْماعُهُمْ –فيما يَنْقُلُ الْخُضَرِيُّ عَنِ النَّحّاس– أَنَّ تَوْكيدَ الْمَصْدَرِ يَدْفَعُ عَنْهُ الْمَجازَ (الْخُضَرِيّ، حاشِيَةُ الْخُضَرِيّ عَلى ابْنِ عَقيل، 186/1. وَقَدْ ذَكَرَ (مُحَمَّد الأَنْطاكِيّ) أَنَّ "التَّوْكيدَ الَّذي يُقَدِّمُهُ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ لِفِعْلِهِ تَوْكيدٌ مِنْ نَوْعٍ خاصّ، وَهُوَ: إِفْهامُ السّامِعِ أَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَعْمَلٌ عَلى سَبيلِ الْحَقيقَةِ لا عَلى سَبيلِ الْمَجاز" (الأَنْطاكِيّ، محمَّد، الْمُحيطُ في أَصْواتِ الْعَرَبِيَّةِ وَنَحْوِها وَصَرْفِها، 94/2، ط3. وَيُجَلّي (الأَنْطاكِيّ) الأَمْرَ أَكْثَرَ ضارِباً مِثالاً مِنْ قَوْلِ طِفْلٍ لأُمِّه: "ماما! حَطَّمَ أَخي لُعْبَتَهُ تَحْطيماً... لِماذا اسْتَعْمَلَ الطِّفْلُ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ الْمُؤَكِّدَ في عِبارَتِه؟ أَلَمْ تَكُنْ أُمُّهُ تُصَدِّقُه؟ بَلى، أُمُّهُ مُصَدِّقَة. وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَذلِكَ لَاسْتَعْمَلَ الطِّفْلُ في كَلامِهِ مُؤَكِّداتٍ أُخْرى غَيْرَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَق، كَأَنْ يُقْسِمَ لَها، فَيَقولَ: "وَاللهِ لَقَدْ حَطَّمَ أَخي لُعْبَتَه"، أَوْ أَنْ يُكَرِّرَ فَيَقولَ: "حَطَّمَ أَخي حَطَّمَ أَخي لُعْبَتَه". وَلكِنَّ الطِّفْلَ خَشِيَ أَنْ تَفْهَمَ أُمُّهُ فِعْلَ "حَطَّمَ" فَهْماً مَجازِيّاً، وَأَنْ تَظُنَّ أَنَّ الأَخَ لَمْ يَزِدْ عَلى أَنْ خَدَشَ لُعْبَتَهُ خَدْشاً بَسيطا، فَأَرادَ أَنْ يُفْهِمَ أُمَّهُ أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ فِعْلَ "حَطَّمَ" بِمَعْناهُ الْحَقيقِيّ لا الْمَجازِيّ، فَأَتى بِالْمَفْعولِ الْمُطْلَق" (الأَنْطاكِيّ، الْمُحيطُ في أَصْواتِ الْعَرَبِيَّةِ وَنَحْوِها وَصَرْفِها، 93/2–94).

(7) ابن جِنّيّ، كِتابُ اللُّمَع في الْعَرَبِيَّة، ص28.

(8) اِبْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، 562/3، ط1. وَأَظُنُّ أَنَّ الضَّميرَ في قَوْلِهِ: (لِعَدَمِ الْفائِدَةِ فيه)، لَيْسَ راجِعاً إِلى (الاسْتِثْناءِ الْمُفَرَّغِ) كَما فَهِمَ (عَبْدُ اللَّطيف محمَّد الْخَطيب) مُحَقِّقُ (مُغْني اللَّبيب)، بَلْ هُوَ راجِعٌ إِلى (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْكيدِيِّ)، لِسَبَبَيْنِ: الأَوَّل أَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ النَّوْكيدِيَّ) يُمَثِّلُ–بِطَبيعَةِ الْحالِ– أَقْرَبَ مَرْجِعٍ لِلضَّميرِ الْماثِلِ في قَوْلِهِ: (لِعَدَمِ الْفائِدَةِ فيه)، وَالثّاني ما جاءَ في كَلامِ الإِمامِ عَبْدِ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيِّ الْمورَدِ تالِياً.

(9) (الشِّياع): الذُّيوعُ وَالانْتِشار كَـ(الشُّيوع)، مِنْ مَصادِرِ الْفِعْلِ (شاعَ): "وَشاعَ الشَّيْبُ شَيْعاً وَشِياعاً وَشَيَعاناً وَشُيوعاً وَشَيْعوعَةً وَمَشيعاً: ظَهَرَ وَتَفَرَّقَ" (اِبْن مَنْظور، لِسانُ الْعَرَب، شيع، ط1).

(10) تَرِدُ هذِهِ الْكَلِمَةُ في الأَصْلِ بِتَحْقيقِ الْهَمْزَةِ أَحْياناً، وَبِتَسْهيلِها أَحْياناً أُخْرى!

(11) الْجُرْجانِيّ، الْمُقْتَصدُ في شَرْحِ الإيضاح، تَحْقيقُ: كاظم بحر المرجان، 581/1–582.

(12) السّابِق، 584/1.

(13) ابْنُ يَعيش، شَرْحُ الْمُفَصَّل، 111/1.

(14) أُنْظُر: الْخُضَرِيّ، حاشِيَةُ الْخُضَرِيّ عَلى ابْنِ عَقيل، 187/1.

(15) مِنْ هؤلاءِ النُّحاةِ –مَثَلاً–: الإِمامُ عَبْدُ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيُّ (471هـ)، انظُر: (الْجُرْجانِيّ، الْمُقْتَصد في شَرْحِ الإيضاح، 579/1–590)، وَابْنُ الْخَشّاب (567هـ)، انْظُر: (ابْن الْخَشّاب، الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل، ص159–160)، انْظُرْ: (أَبو حَيّان الأَنْدَلُسِيّ، ارْتِشاف الضَّرَب مِنْ لِسان الْعَرَب، 3/ 1353–1382، ط1).

(16) الأَصْلُ في (النَّوْقيت) أَوِ (التَّأْقيت) "أَنْ يُجْعَلَ لِلشَّيْءِ وَقْتٌ يَخْتَصُّ بِهِ، وَهُوَ بَيانُ مِقْدارِ الْمُدَّة" (اِبْنُ مَنْظور، لِسانُ الْعَرَب، وقت). وَلكِنْ يَبْدو لي أَنَّ (النَّوْقيت) أَوِ (التَّأْقيت) يَخْرُجُ عَنْ دِلالَةِ تَحْديدِ الْوَقْتِ إِلى أَيِّ تَحْديدٍ آخَرَ لِشَيْءٍ لَيْسَ بِوَقْت، كَتَحْديدِ الْمَكان. وَأَحْسَبُ أَنَّ مِنْ هُنا "اسْتَعْمَلَ سيبَوَيْهِ لَفْظَ الْوَقْتِ في الْمَكان، تَشْبيهاً بِالْوَقْتِ في الزَّمان، لأَنَّهُ مِقْدارٌ مِثْلُه" (اِبْنُ مَنْظور، لِسانُ الْعَرَب، وقت). قالَ سيبَوَيْهِ قاصِداً الْفِعْلَ: "وَيَتَعَدّى إِلى ما كانَ وَقْتاً في الأَمْكِنَةِ" (سيبَوَيْه، الْكِتاب، 36/1، ط1). وَقالَ السّيرافِيُّ شارِحاً كَلامَ سيبَوَيْهِ: "وَسَمّاهُ وَقْتاً لأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَسْتَعْمِلُ التَّوْقيتَ في مَعْنى التَّقْدير وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَمَنا" (سيبَوَيْه، الْكِتاب، 36/1، الْحاشِيَة (2)). وَتَتَأَكَّدُ دِلالَةُ (التَّوْقيتِ) أَوِ (التَّأْقيتِ) عَلى التَّحْديدِ بِغَضِّ النَّظَرِ عَنِ الْمُحَدَّدِ–سَواء كانَ زَماناً أَوْ مَكاناً أَوْ غَيْرَهُما– مِنْ خِلالِ فِكْرَةِ (تَوْقيتِ) مَكانٍ لِلإِحْرام، أَوْ تَحْديدِ مَوْضِعٍ لِلْميقات: "وَفي الْحَديث: أَنَّهُ وَقَّتَ لأَهْلِ الْمَدينَةِ ذا الْحُليفَة" (اِبْنُ مَنْظور، لِسانُ الْعَرَب، وقت). وَقَدْ أَبانَ الإِمامُ (عَبْدُ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيُّ) عَنْ هذا الاسْتِعْمالِ لِلتَّوْقيتِ في قَوْلِهِ: "وَحَقيقَةُ التَّوْقيتِ التَّحْديد، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَقَتُّ لَهُ، إِذا

بَيَّنْتَ لَهُ وَقْتاً مَعْلوماً مَحْدوداً. وَأَصْلُهُ أَنْ يوصَفَ بِهِ الزَّمانُ فَيُقالَ: يَوْمٌ مُوَقَّتٌ، وَما أَشْبَهَ ذلِك، إِلّا أَنَّهُ لَمّا كانَ يُفيدُ التَّحْديدَ وَكانَ الْمَقْصودَ مِنْه، اسْتُعيرَ لِغَيْرِ الزَّمان" (الْجُرْجانِيّ، الْمُقْتَصدُ في شَرْحِ الإيضاح، 582/1). وَواضِحٌ أَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ الْمُؤَقَّتَ) في كَلامِ (السَّكّاكِيِّ) إِنَّما يَعْني الْمَصْدَرَ الدّالَّ عَلى عَدَدٍ مَحْدود.

(17) اِعْلَمْ أَنَّ (السَّكّاكِيَّ) مَسْبوقٌ بِهذا التَّقْسيمِ بِما وَجَدتُّهُ لَدى الإِمامِ (عَبْدِ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيّ) حينَما ذَهَبَ –في شَرْحِهِ كَلاماً لأَبي عَلِيٍّ الْفارِسِيِّ– إِلى الْقَوْلِ: "اِعْلَمْ أَنَّ الْمَصادِرَ عَلى ضَرْبَيْنِ: مُبْهَم وَمُوَقَّت" (الْجُرْجانِيّ، الْمُقْتَصدُ في شَرْحِ الإيضاح، 581/1).

(18) السَّكّاكِيّ، مِفْتاحُ الْعُلوم، ص144، ط1.

(19) اِبْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيّ، أَوْضَحُ الْمَسالِك إِلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، 188/2.

(20) كَمْ نَحْنُ في مَسيسِ الْحاجَةِ إِلى هِمَّةِ باحِثٍ جَلْدٍ يَكْشِفُ لَنا إِنْ كانَ الْقَوْمُ يُفَرِّقونَ في كَلامِهِمْ بَيْنَ (النَّوْعِ) وَ(الْهَيْئَة). خاصَّةً أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ يَخُصُّ بِـ(النَّوْعِ) نَحْوَ: (رَجَعَ الْقَهْقَرى) وَ(جَلَسَ الْقُرْفُصاءَ)، فيما يُطْلِقُ (الْهَيْئَةَ) عَلى نَحْوِ: (يَموتُ الْكافِرُ ميتَةَ سَوْءٍ). اِقْرَأْ قَوْلَ (الأَشْمونِيّ) وَهُوَ يُعَدِّدُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَنوبَ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمُبَيِّنِ لِلنَّوْعِ: "...الثّالِث: نَوْعُه نَحْوَ: رَجَعَ الْقَهْقَرى، وَقَعَدَ الْقُرْفُصا... الْخامِس: هَيْئَتُهُ، نَحْوَ: يَموتُ الْكافِرُ ميتَةَ سوءٍ..." (الأَشْمونِيّ، شَرْحُ الأَشْمونِيّ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، ضِمْنَ: الصَّبّان، حاشِيَةُ الصَّبّان عَلى شَرْحِ الأَشْمونِيّ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك وَمَعَهُ شَرْحُ الشَّواهِدِ لِلْعَيْنِيّ، 113/2). وَإِذا أَضَفْنا إِلى هذا الاسْمَ أَوِ الْمَصْدَرَ الَّذي أَسْمَوْهُ مَصْدَرَ (الْهَيْئَة) الآتِيَ عَلى وَزْنِ (فِعْلَة)، أَدْرَكْنا مَدى الْحاجَةِ إِلى تَجْلِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ (النَّوْعِ) وَ(الْهَيْئَة) في النَّحْوِ الْعَرَبِيّ إِنْ كانَ ثَمَّ فَرْق.

(21) اِبْن الْحاجِب، الْكافِيَةُ في النَّحْوِ، شَرَحَهُ: رَضِيُّ الدّينِ الأَسْتِراباذِيّ، 114/1.

(22) لَمْ يَعْنِ (الرَّضِيّ) بِـ"الْمَصْدَرِ الْمَوْصوف" هُنا الْمَصْدَرَ الَّذي تَتْبَعُهُ صِفَةٌ، إِنَّما عَنى –بِشَكْلٍ واضِحٍ– الْمَصْدَرَ الْمُفْهِمَ لِمَعْنى الْوَصْف، أَوِ الْمَوْضوعَ عَلى مَعْنى الْوَصْف. أَمارَتُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ آخِرَ هذا النَّصِّ نَوْعاً آخَرَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَوْصوفِ هُوَ (الْمَوْصوفُ بِصِفَةٍ) –كَما قالَ–: "وَامّا أَنْ يَكونَ مَوْصوفاً بِصِفَةٍ مَعَ ثُبوتِ الْمَوْصوفِ نَحْوَ: جَلَسْتُ جُلوساً حَسَناً".

(23) اِبْن الْحاجِب، الْكافِيَةُ في النَّحْوِ، شَرَحَهُ: رَضِيُّ الدّينِ الأَسْتِراباذِيّ، 114/1. وَأُنَبِّهُ إِلى أَنَّ قَوْلَهُ: "جلسة، وجلسة" لَمْ يَرِدْ في الْكِتابِ مُشَكَّلاً، وَلكِنَّني أُرَجِّحُ ما أَثْبَتُّ: "جَلَسْتُ جُلوساً، وَجِلْسَةً، وَجَلْسَةً"، عَلى اعْتِبارِ أَنَّ ابْنَ الْحاجِبِ حينَ ذَكَرَ أَنْواعَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الثَّلاثَةَ قَدْ رَتَّبَها عَلى النَّحْوِ: "لِلتَّأْكيدِ وَالنَّوْعِ وَالْعَدَد"، وَلَمّا مَثَّلَ لِكُلِّ نَوْعٍ، أَحْسَبُ أَنَّهُ الْتَزَمَ في تَمْثيلِهِ لِكُلِّ نَوْعٍ بِالتَّرْتيبِ الَّذي أَتى بِهِ. فَيَكونُ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ (التَّأْكيدِيُّ) الْوارِدُ عِنْدَهُ أَوَّلاً مُقابِلاً التَّمْثيلَ الأَوَّلَ الَّذي ذَكَرَهُ: "جَلَسْتُ جُلوساً"، وَيَكونُ نَصيبُ النَّوْعِ الثّاني (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ "النَّوْعِيِّ") مِنَ التَّمْثيل، هُوَ "جِلْسَةً" الأولى، أَيْ: "جَلَسْتُ جِلْسَةً" بِكَسْرِ الْجيمِ الثّانِيَة، أَمّا نَوْعُ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الثّالِث (الْعَدَدِيّ)، فَمَثَّلَ لَهُ بِـ"جَلْسَة" الثّانِيَة، أَيْ: "جَلَسْتُ جَلْسَةً" بِفَتْحِ الْجيم عَلى وَزْنِ "الْمَرَّة".

(24) لَعَلَّهُ عَنى بِهِ الْمَصْدَر. قالَ (ابْنُ يَعيش) قاصِداً الْمَصْدَرَ: "وَيُسَمّيهِ سيبَوَيْهِ الْحَدَثَ وَالْحَدَثان وَرُبَّما سَمّاهُ الْفِعْل" (ابْنُ يَعيش، شَرْحُ الْمُفَصَّل، 110/1)، (وَانْظُرْ: ابْن مالِك، شَرْحُ التَّسْهيل، 178/2، ط1).

(25) سيبَوَيْه، الْكِتاب، 34/1–35.

(26) نَجِدُ بَعْضَ النُّحاةِ يَنْتَحي نَحْواً مِنَ التَّقْديرِ مُماثِلاً في حالِ كَوْنِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُخْتَصِّ عَدَدِيّاً، فَتَراهُمْ يُقَدِّرونَ مَصْدَراً مَحْذوفاً مَعَ صِفَتِه. اِقْرَأْ قَوْلَ (ابْنِ الْخَشّابِ)–مَثَلاً–: "... وَجَلَدتُّهُ عِشْرينَ سَوْطاً، وَالأَصْلُ في هذا الْمِثالِ: جَلَدتُّهُ جَلْداً ذا عِشْرينَ سَوْطاً، عم (هكَذا في الأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّوابَ: ثُمَّ) حَذَفْتَ الْمَوْصوفَ وَأَقَمْتَ الصِّفَةَ مَقامَهُ، وَحَذَفْتَ الْمُضافَ وَأَثْبَتَّ الْمُضافَ إِلَيْهِ مَنابَه، فَاكْتَسى إِعْرابَهُ، إِذْ سَدَّ مَسَدَّه" (اِبْنُ الْخَشّاب، الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل، ص160).

(27) هُوَ أَبو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفّارِ الْفارِسِيُّ (288–377هـ)، بِدَليلِ أَنَّ كَلامَ (أَبي عَلِيٍّ الْفارِسِيِّ) وارِدٌ في كِتابِهِ (الإيضاح في النَّحْو)، وَنَقَلَهُ (عَبْدُ الْقاهِرِ الْجُرْجانِيُّ) في (الْمُقْتَصد في شَرْحِ الإيضاح) بِاخْتِلافٍ طَفيفٍ عَلى النَّحْوِ الآتي: "قالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ: فَإِذا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْراً، وَضَرْبَ الأَميرِ اللِّصَّ، فَالْمَعْنى: ضَرَبْتُهُ ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الأَميرِ اللِّصَّ. وَلا يَجوزُ انْتِصابُهُ عَلى حَدِّ (ضَرَبْتُهُ ضَرْباً)، لأَنّي لا أَفْعَلُ فِعْلَ غَيْري، وَلكِنْ قَدْ أَفْعَلُ مِثْلَه" (الْجُرْجانِيّ، الْمُقْتَصدُ في شَرْحِ الإيضاح، 587/1–588). وَقَدْ ذَكَرَ (عَلي حَيْدَر) في مُقَدِّمَةِ تَحْقيقِهِ كِتابَ (الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل) لابْنِ الْخَشّاب، أَنَّ هذا الْمَوْطِنَ مِنَ مَواطِنَ خَمْسَةٍ تَعَرَّضَ فيها (ابْنُ الْخَشّابِ) لآراءِ أَبي عَلِيٍّ الْفارِسِيّ (اُنْظُر: ابْن الْخَشّاب، الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل، مُقَدِّمَة الْمُحَقِّق: ص50).

(28) اِبْن الْخَشّاب، الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل، ص160.

(29) الْخُضَيْرِيّ، حاشِيَةُ الْخُضَيْرِيّ عَلى ابْنِ عَقيل، 187/1.

(30) حَسَن،عَبّاس، النَّحْو الْوافي مَعَ رَبْطِهِ بِالأَساليبِ الرَّفيعَةِ وَالْحَياةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَة، 208/2، الْحاشِيَة (2)، ط5، دار الْمَعارِف، الْقاهِرَة، دونَ تاريخ.

(31) أُطْلِقُ (الْكافَ) اخْتِصاراً، وَإِنَّما أَعْني بِـ(الْكافِ)–حَقيقَةً– الْكافَ وَما تَبِعَها مِنْ عِلَّةٍ قَصيرَةٍ هِيَ الْفَتْحَة: (كـ ـَ). وَلا أَسْتَطيعُ –بِالطَّبْعِ– تَسْمِيَةَ (كـ ـَ) هٰهُنا مَقْطَعاً، ذلِكَ أَنَّ الْكافَ الْمُتْلُوَةَ بِفَتْحَةٍ قَصيرَةٍ، قَدْ تُشَكِّلُ بِبَدْهِها الْكَلِمَةَ مَقْطَعاً مَعَ بَعْضِ الأَصْواتِ الأُخْرى التّالِيَةِ لَها الْواقِعَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ الْمَبْدوهَةِ صَدْراً، خاصَّةً صَوْتَ اللّامِ مِنْ دالَّةِ التَّعْريفِ (الْ)،

كَما في: (كَالْأَمير)، فَالْمَقْطَعُ الأَوَّلُ هُنا هُوَ: (كـ ـَ ل) لا (كـ ـَ). كَما قَدْ تُشَكِّلُ الْكافُ الْمَتْبوعَةُ بِالْفَتْحَةِ الْقَصيرَةِ مَقْطَعاً واحِداً مَعَ الصَّوْتِ "الشَّمْسِيّ" الْواقِعِ أَوَّلاً مِنَ الْكَلِمَةِ الْمَبْدوءَةِ بِصَوْتٍ "شَمْسِيٍّ" الْمُحَلّاةِ بِـ(الـ)، كَقَوْلِنا: (كَالشَّمْس)، فَأَوَّلُ مَقْطَعٍ هُنا هُوَ: (كـ ـَ ش)، وَلَيْسَ (كـ ـَ) تارَةً أُخْرى.

(32) اِبْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، 20/3.

(33) الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام، عِزُّ الدّينِ عَبْدُ الْعَزيز بْنُ عَبْدِ السَّلام الشّافِعِيّ، الإِشارَةُ إِلى الإِيجاز في بَعْضِ أَنْواعِ الْمَجاز، ص4.

(34) وَفي الْمُقابِلِ نَجِدُ بِضْعَ آياتٍ، حَسْبُ، تَرِدُ فيها (مِثْلَ) نَحْوَ: ﴿كَذلِكَ قالَ الَّذينَ لا يَعْلَمونَ مِثْلَ قَوْلِهِم﴾ (الْبَقَرَة 2: 113).

(35) قالَ (مُحَمَّد عَبْد الْخالِق عُضَيْمَة) في (كَما): "أَكْثَرُ الْمُعْرِبينَ يَجْعَلُ الْكافَ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ مَحْذوفٍ، وَمَذْهَبُ سيبَوَيْهِ أَنَّها مَنْصوبَةٌ عَلى الْحال مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُضْمَرِ الْمَفْهومِ مِنَ الْفِعْلِ السّابِق" (عُضَيْمَة، مُحَمَّد عَبْد الْخالِق، دِراساتٌ لأُسْلوبِ الْقُرْآنِ الْكَريم، الْقِسْمُ الثّالِث – الْجُزْء الثّاني، ص73).

(36) الْجُرْجانِيّ، الْمُقْتَصدُ في شَرْحِ الإيضاح، 588/1.

(37) السّابِق، 589/1.

(38) نَسَبَ (محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد) هذا الْبَيْتَ صَراحَةً لِلنّابِغَةِ الذُّبْيانِيّ في تَحْقيقِهِ (شَرْحَ ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك) (أُنْظُرْ: اِبْن عَقيل، شَرْحُ ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، وَمَعَهُ كِتاب: مِنْحَةُ الْجَليل بِتَحْقيقِ شَرْحِ ابْنِ عَقيل لِمُحَمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد، 170/2، الْحاشِيَة (2)). وَلَمْ أَجِدْهُ في ديوانِ (النّابِغَةِ الذُّبْيانِيّ) (أُنْظُر: النّابِغَة الذُّبْيانِيّ، ديوان النّابِغَة الذُّبْيانِيّ، ط3). وَلَمّا اسْتَقْصَيْتُ شَيْئاً مِنَ الأَمْرِ وَجَدتُّ (ابْنَ قُتَيْبَةَ) في (أَدَب الْكاتِب) يَنْسِبُهُ صَراحَةً لِلنّابِغَةِ الْجَعْدِيّ لا لِلنّابِغَةِ الذُّبْيانِيّ! وَالْعَجيبُ أَنَّ (محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد) الَّذي نَسَبَ الْبَيْتَ لِلنّابِغَةِ الذُّبْيانِيّ هُوَ مُحَقِّقُ (أَدَب الْكاتِب) الَّذي جاءَ فيهِ أَنَّ الْبَيْتَ لِلنّابِغَةِ الْجَعْدِيّ! (أُنْظُر: ابْن قُتَيْبَة، أَدَبُ الْكاتِب، حَقَّقَهُ وَضَبَطَ غَريبَهُ وَشَرَحَ أَبْياتَهُ وَالْمُهِمَّ مِنْ مُفْرَداتِهِ: محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد، ص18) وَالْبَيْتُ مُثْبَتٌ في ديوانِ النّابِغَةِ الْجَعْدِيّ (أُنْظُر: النّابِغَةُ الْجَعْدِيّ، ديوانُ النّابِغَةِ الْجَعْدِيّ، ص119، ط1). وَلَعَلَّ مِمّا يُضْفي عَلى الأَمْرِ مَزيداً مِنَ التَّعْقيدِ وَالْغُموض، أَنَّ (محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد) قَدْ قالَ ما قالَ حينَما نَسَبَ لابْنِ هِشامٍ الأَنْصارِيّ ذَهابَهُ إِلى جَوازِ نَصْبِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ لِلْمَصْدَرِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَق مُسْتَدِلّاً (أَيِ ابْنُ هِشام الأَنْصارِيّ) بِقَوْلِ النّابِغَةِ الذُّبْيانِيّ: (وَأَراني طَرِباً في إِثْرِهِمْ... الْبَيْت). وَلَمْ أَهْتَدِ إِلى الْمَوْضِعِ الَّذي ذَكَرَ فيهِ ابْنُ هِشامٍ الْبَيْت!

(39) وَرَدَتِ الْهَمْزَةُ في قَوْلِ النّابِغَةِ الْجَعْدِيّ: (وَأَراني) مَضْمومَةً في الدّيوانِ، بَيْنَما أَلْفَيْتُها في (أَدَب الْكاتِب) مَفْتوحَة. وَقالَ الْجَواليقِيّ (540هـ): "وَقَوْلُهُ: "وَاراني" (كَذا) يُرْوي (كَذا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّها عَلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه" (الْجَواليقِيّ، شَرْحُ أَدَبِ الْكاتِب، ص98، ط1).

(40) "الْبَيْتُ" الْمُفْتَرَضُ هُنا، حَسَبَ هذا التَّقْديرِ، جاءَ مِنَ النّاحِيَةِ الْعَروضِيَّةِ مُطابِقاً لِلْبَيْتِ الأَصْلِيِّ الَّذي لِلنّابِغَةِ الْجَعْدِيّ، فَكِلاهُما مِنَ "الرَّمَل"، وَتَفْعيلاتُهُما:

فَعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ فاعِلُنْ

فَعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ فاعِلُنْ

(41) هُوَ الشّاهِدُ الْعِشْرونَ بَعْدَ الثَّلاثِمائَة. وَهُوَ لِلْفَرَزْدَق (أُنْظُر: الْفَرزدَق، شَرْحُ ديوانِ الفَرَزْدَق، ص570).

(42) الْبَغْداديّ،خِزانَةُ الأَدَب وَلبّ لُباب لِسانِ الْعَرَب، 427/4، ط4.

(43) مَثْنَوِيَّةٍ: "مَصْدَر بِمَعْنى الاسْتِثْناء في الْيَمين، أَيْ: حَلَفْتُ غَيْرَ مُسْتَثْنٍ في يَميني" (السّابِق، 289/6).

(44) هُوَ الشّاهِدُ الرّابِعُ وَالسِّتّونَ بَعْدَ الأَرْبَعِمائَة، وَهُوَ مِنْ قَصيدَةٍ لِرَبيعَةَ الرَّقِّيّ مَدَحَ بِها يَزيدَ بْنَ حاتِمٍ الْمهلبِيّ (السّابِق، 287/6).

(45) السّابِق، 289/6.

(46) هُوَ الشّاهِدُ الْخامِسُ وَالْخَمْسونَ بَعْدَ السَّبْعِمائَة. وَنَسَبَهُ الْبَغْداديُّ لِعَمْرِو بْنِ أَحْمَرَ الْباهِلِيّ، وَهُوَ شاعِرٌ إِسْلامِيّ، قائِلاً: "وَالْبَيْتُ مِنْ أَبْياتٍ خَمْسَةٍ لِعَمْرِو بْنِ أَحْمَرَ الْباهِلِيّ، إِلّا أَنَّ قافِيَتَها رائِيَّةٌ لا لامِيَّةٌ كَما وَقَعَ في إِنْشادِ النَّحْوِيّين"، ثُمَّ رَوى الأَبْياتَ، وَمِنْها الْبَيْتُ الشّاهِد، مورِداً (السَّكِر) بَدَلاً مِنَ (النَّمِلِ). (أُنْظُر: السّابِق، 358/9–359).

(47) السّابِق، 361/9.

(48) قالَ ابْنُ يَعيش: "فَإِنْ قيلَ: فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْمُفْرَدَ أَصْلٌ، وَالْجُمْلة واقِعَةٌ مَوْقِعَه؟ فَالْجَوابُ أَنَّ الْبَسيطَ أَوَّل، وَالْمُرَكَّب ثانٍ، فَإِذا اسْتَقَلَّ الْمَعْنى بِالاسْمِ الْمُفْرَد ثُمَّ وَقَعَ مَوْقِعَهُ الْجُمْلَةُ، فَالاسْمُ الْمُفْرَدُ هُوَ الأَصْل، وَالْجُمْلَة فَرْعٌ عَلَيْه" (اِبْنُ يَعيش، شَرْحُ الْمُفَصَّل، 54/3). وَقالَ (إِسْماعيل عَمايرة): "إِنَّ فِكْرَةَ "الْبَسيط" وَ"الْمُرَكَّب" فِكْرَةٌ مُسْتَعارَةٌ مِنَ الْفِكْرِ الْفَلْسَفِيّ، فَالْفَلاسِفَةُ يخرجونَ مِمّا عُرِفَ بِالدَّوْرِ الْفَلْسَفِيّ في "أَصْلِ الْكَوْنِ بِرَدِّهِ إِلى عِلَّةٍ أولى. وَشَرْطُ الْعِلَّةِ الأولى أَنْ تَكونَ بَسيطَةً، لأَنَّها لَوْ كانَتْ مُرَكَّبَةً لَصَحَّ التَّساؤُلُ بِشَأْنِها، فَقيلَ: مَنْ رَكَّبَها؟ إِذَنْ، لا بُدَّ لِلأَصْلِ أَنْ يَكونَ بَسيطاً، وَالْمُفْرَدُ في اللُّغَةِ بَسيط، أَمّا الْجُمْلَةُ فَمُرَكَّبَة، وَعَلى هذا فَإِنَّ الْمُفْرَدَ "أَصْلٌ"، وَالْجُمْلَة "فَرْع" لَدى أَصْحابِ هذا التَّعْليل" (عَمايرة،إِسْماعيل أَحْمَد، مَناهِجُ التَّأْصيلِ في التُّراثِ اللُّغَوِيّ: مَثَلٌ مِنْ كِتابِ الْمُنْصِف (شَرْح التَّصْريف) لابْنِ جِنّيّ، مَجَلَّة مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة الأُرْدُنِيّ، العدد الخامِسُ وَالْخَمْسون، ص61).

(49) مَعَ ضَرورَةِ التَّفَطُّنِ إِلى أَنَّ هذِهِ الْمَقولَةَ الْمَنْطِقِيَّةَ قَدْ كانَتْ مُطَبَّقَةً عِنْدَهُمْ–عَلى الأَغْلَبِ– عَلى ما عَلا الْكَلِمَةَ مِنْ كَلِم.

(50) الْعُكْبَرِيّ، اللباب في عِلَلِ الْبِناءِ وَالإِعْراب، 261/1–262.

(51) هكَذا في الأَصْل، وَالصَّوابُ–كَما يَتَجَلّى–: (فَالْحَقيقَةُ).
(52) اِبْن عَقيل، شَرْحُ ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، وَمَعَهُ كِتاب: مِنْحَةُ الْجَليل 172/2، الْحاشِيَة (1).
(53) الْخُضَرِيّ، حاشِيَةُ الْخُضَرِيّ عَلى ابْنِ عَقيل، 187/1.
(54) حَسَن،عَبّاس، النَّحْو الْوافي مَعَ رَبْطِهِ بِالأَساليبِ الرَّفيعَةِ وَالْحَياةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَة، 208/2، الْحاشِيَة (2).
(55) السّابِق نَفْسه.
(56) اِبْن الْخَشّاب، الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل، ص160.
(57) تَعْني النَّجْمَةُ الْمَوْضوعَةُ مِنَ التَّراكيبِ صَدْراً (*) أَنَّها مِمّا تَرْفُضُهُ اللُّغَة.
(58) ذَكَرَ (ابْنُ عَقيل) أَنَّهُ "يَجِبُ حَذْفُ عامِلِ الْمَصْدَرِ إِذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبيهُ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلى فاعِلِ الْمَصْدَرِ في الْمَعْنى" (أُنْظُر: ابْن عَقيل، شَرْح ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، 183/2)، وَيُسَمّيهِ ابْنُ عَقيل (مَصْدَراً تَشْبيهِيّاً) (أُنْظُر: ابْن عَقيل، شَرْح ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، 184/2)، وَهُوَ مُسْتَقىً مِنْ قَوْلِ ابْنِ مالِكٍ في الأَلْفِيَّة:

كَذاكَ ذو التَّشْبيهِ بَعْدَ جُمْلَة كَـ"لي بُكاً بُكاءَ ذاتِ عُضْلَة"

وَوَجَدتُّهُ مُتَكَرِّراً بِكَثْرَةٍ لَدى (الْبَغْدادِيّ) في (خِزانَة الأَدَب)، (أُنْظُر: الْبَغْدادِيّ، خِزانَةُ الأَدَب وَلبّ لُباب لِسانِ الْعَرَب، 87/1، 280/1، 243/2، 116/3، 111/4، 325/4، 427/4، ...).
(59) أُنْظُر: عكاشة، النَّحْوُ الغائِب: دَعْوَةٌ إِلى تَوْصيفٍ جَديدٍ لِنَحْوِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ في مُقْتَضى تَعْليمِها لِغَيْرِ النّاطِقينَ بِها، ص192–234، ط1.

المصادر والمراجع

الْقُرْآنُ الْكَريم.
الأَشْمونِيّ، نور الدّين أَبو الْحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد (929هـ)، شَرْحُ الأَشْمونِيّ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، ضِمْنَ: الصَّبّان، حاشِيَةُ الصَّبّان عَلى شَرْحِ الأَشْمونِيّ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك وَمَعَهُ شَرْحُ الشَّواهِدِ لِلْعَيْنِيّ، مَكْتَبَة وَمَطْبَعَة دارِ إِحْياءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّة–فَيْصَل عيسى البابِيّ الْحَلَبِيّ، الْقاهِرَة، د.ت.
الأَنْطاكِيّ، محمَّد، الْمُحيطُ في أَصْواتِ العربيَّة وَنَحْوِها وَصَرْفِها، ط3، دار الشَّرْقِ الْعَرَبِيّ، بَيْروت، د.ت.
الْبَغْدادِيّ، عَبْدُ الْقادِرِ بْنُ عُمَرَ (1093هـ)، خِزانَةُ الأَدَب وَلبّ لُباب لِسانِ الْعَرَب، تَحْقيقُ وَشَرْحُ: عَبْدِ السَّلام محمَّد هارون، 1997م ، ط4، مَكْتَبَةُ الْخانجي، الْقاهِرَة.
الْجُرْجانِيّ، عَبْدُ الْقاهِرِ أَبو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ (471هـ)، الْمُقْتَصدُ في شَرْحِ الإيضاح، تَحْقيقُ: كاظم بحر المرجان، مَنْشورات وِزارَةِ الثَّقافَةِ وَالإِعْلام، سِلْسِلَةُ كُتُبِ التُّراث: 116، دارُ الرَّشيد، الْعِراق، 1982.
اِبْنُ جِنّيّ، أَبو الْفَتْحِ عُثْمان (392هـ)، كِتابُ اللُّمَع في الْعَرَبِيَّة، تَحْقيق: فائِز فارِس، 1990م ، دار الأَمَل لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع.
الْجَواليقِيّ، أَبو مَنْصورٍ مَوْهوبُ بْنُ أَحْمَد (540هـ)، شَرْحُ أَدَبِ الْكاتِب، تَحْقيق: طيبة حمد بودي، 1995م–1415هـ ، ط1، مَطْبوعاتُ جامِعَةِ الْكُوَيْت.
اِبْن الْحاجِب، جَمالُ الدّين أَبو عَمْرو عُثْمان بن عُمَر (646هـ)، الْكافِيَةُ في النَّحْو، شَرَحَهُ: رَضِيُّ الدّينِ الأَسْتِراباذِيّ (686هـ)، دار الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّة، بَيْروت، 1405هـ–1985م.
حَسَن،عَبّاس، د.ت ، النَّحْو الْوافي مَعَ رَبْطِهِ بِالأَساليبِ الرَّفيعَةِ وَالْحَياةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَة، ط5، دار الْمَعارِف، الْقاهِرَة.
أَبو حَيّان الأَنْدَلُسِيّ، أَثيرُ الدّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يوسُفَ بْنِ عَلِيّ(745هـ)،ارْتِشاف الضَّرَب مِنْ لِسان الْعَرَب، تَحْقيق وَشَرْح وَدِراسَة: رَجَب عُثْمان مُحَمَّد، مُراجَعَة: رَمَضان عَبْد التَّوّاب، 1428هـ–1998م ، ط1، مَكْتَبَة الْخانجي، الْقاهِرَة.
اِبْن الْخَشّاب، أَبو مُحَمَّد عَبْد اللهِ بن أحمد (567هـ)، الْمُرْتَجَل في شَرْحِ الْجُمَل، تَحْقيق وَدِراسَة: عَلي حَيْدَر، 1392هـ – 1972م، دِمَشْق،.
الْخُضَرِيّ، مُحَمَّد، حاشِيَةُ الْخُضَرِيّ عَلى ابْنِ عَقيل، دار إِحْياءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّة–عيسى الْبابي الْحَلَبي وَشُرَكاه، د.ت.
السَّكّاكِيّ، أَبو يَعْقوبَ يوسُف بْن مُحَمَّد بْنِ عَلِيّ (626هـ)، مِفْتاحُ الْعُلوم، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَفَهْرَسَه: عَبْد الْحَميد هنْداوي، 1420هـ–2000م ، ط1، مَنْشورات مُحَمَّد علي بَيْضون، دار الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان.
سيبَوَيْه، أَبو بِشْر عَمْرو بن عُثْمان بن قَنْبر (180هـ)، الْكِتاب، تَحْقيق وَشَرْح: عَبْد السَّلام محمَّد هارون، 1411هـ–1991م ، ط1، دار الجيل – بَيْروت.
الصَّبّان، أَبو الْعرفان مُحَمَّد بْنُ عَلِيّ (1206هـ)، حاشِيَةُ الصَّبّان عَلى شَرْحِ الأَشْمونِيّ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِكٍ وَمَعَهُ شَرْحُ الشَّواهِدِ لِلْعَيْنِيّ، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ دار إِحْياءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّة – فَيْصَل عيسى البابي الْحَلَبي، الْقاهِرَة، د.ت.
الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام، عِزُّ الدّينِ عَبْدُ الْعَزيز بْنُ عَبْدِ السَّلام الشّافِعِيّ (660هـ)، الإِشارَةُ إِلى الإِيجاز في بَعْضِ أَنْواعِ الْمَجاز، دارُ الْحَديث، الْقاهِرَة، د.ت.
عُضَيْمَة، مُحَمَّد عَبْد الْخالِق، دِراساتٌ لأُسْلوبِ الْقُرْآنِ الْكَريم، دارُ الْحَديث، الْقاهِرَة، د.ت.
ابْن عَقيل، بَهاءُ الدّين عَبْدُ الله (769هـ)، شَرْحُ ابْنِ عَقيل عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، وَمَعَهُ كِتابُ: مِنْحَةُ الْجَليل بِتَحْقيقِ شَرْحِ ابْنِ عَقيل لِمُحَمَّد مُحيي الدّين عَبْد الْحَميد، دار الْفِكْر، بَيْروت، 1405هـ–1985م.

عكاشة، عُمَر يوسف، 2003، النَّحْوُ الغائِب: دَعْوَةٌ إِلى تَوْصيفٍ جَديدٍ لِنَحْوِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ في مُقْتَضى تَعْليمِها لِغَيْرِ النّاطِقينَ بِها، ط1، الْمُؤَسَّسَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِلدِّراساتِ وَالنَّشْر، بَيْروت.

الْعُكْبَرِيّ، أَبو الْبَقاءِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحُسَيْن (616هـ)، اللباب في عِلَلِ الْبِناءِ وَالإِعْراب، تَحْقيق: غازي مُخْتار طليمات، 1995، ط1، دارُ الْفِكْرِ الْمُعاصِر: بَيْروت–لُبْنان، دارُ الْفِكْر: دِمَشْق–سورية، مَطْبوعات مَرْكز جُمعة الْماجِد لِلثَّقافَةِ وَالتُّراث بِدُبَيّ.

عَمايرة، إِسْماعيل أَحْمَد، 1998م ، مَناهِجُ التَّأْصيلِ في التُّراثِ اللُّغَوِيِّ: مَثَلٌ مِنْ كِتابِ الْمُنْصِف (شَرْح التَّصْريف) لابْنِ جِنّيّ، مَجَلَّة مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة الأُرْدُنِيّ، العدد الخامِسُ وَالْخَمْسون، ص51–106.

الْفَرزدَق، أَبو فِراسٍ هَمّامُ بْنُ غالِبٍ،شَرْحُ ديوان الفَرَزْدَق، عَنى بِجَمْعِهِ وَطَبْعِهِ وَالتَّعْليقِ عَلَيْهِ: عَبد الله الصّاوي، مَطْبَعَةُ الصّاوي، مِصْر.

ابْن قُتَيْبَة، أَبو مُحَمَّد عَبْدُ اللهِ بْنُ مُسْلِمٍ الدّينَوَرِيّ (276هـ)، أَدَبُ الْكاتِب، حَقَّقَهُ وَضَبَطَ غَريبَهُ وَشَرَحَ أَبْياتَهُ وَالْمُهِمَّ مِنْ مُفْرَداتِهِ: محمَّد مُحْيي الدّين عَبْد الْحَميد، دار الْمَعْرِفَة، بَيْروت–لُبْنان، د.ت.

ابْن مالِك، شَرْحُ التَّسْهيل، تَحْقيق: عَبْد الرَّحْمن السَّيِّد وَمُحَمَّد بَدَوي الْمختون، 1410هـ–1990م، ط1، هَجَر لِلطِّباعَةِ وَالنَّشْر، مِصْر.

اِبْنُ مَنْظور، أَبو الْفَضْل جَمال الدّين محمَّد بن مكرم (711هـ)، لِسانُ الْعَرَب، ط1، دار صادِر – بَيْروت، 1410هـ–1990م.

النّابِغَةُ الْجَعْدِيّ، أَبو لَيْلى عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسِ بْنِ جَعْدَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ رَبيعَة، ديوانُ النّابِغَةِ الْجَعْدِيّ، جَمَعَهُ وَحَقَّقَهُ وَشَرَحَهُ: واضِح الصَّمَد، ط1، دار صادِر، بَيْروت، 1998.

النّابِغَة الذُّبْيانِيّ، زِياد بْنُ عَمْرِو بْنِ مُعاوِيَةَ، ديوان النّابِغَة الذُّبْيانِيّ، تَحْقيق: محمَّد أَبو الْفَضْل إِبْراهيم، ط3، دار الْمَعارِف، د.ت.

اِبْنُ هِشام الأَنْصارِيّ، أَبو محمَّد عبدُ اللهِ جَمالُ الدّين بن يوسف الأَنْصارِيّ (761هـ)، أَوْضَحُ الْمَسالِك إِلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِك، وَمَعَهُ كِتاب: عُدَّةُ السّالِك إِلى تَحْقيقِ أَوْضَح الْمَسالِك وَهُوَ الشَّرْحُ الْكَبيرُ مِنْ ثَلاثَةِ شُروح، لِمُحَمَّد مُحيي الدّين عبد الْحَميد، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّة: صَيْدا – بَيْروت، 1419هـ – 1998م.

اِبْنُ هِشامالأَنْصارِيّ، أَبو محمَّد عبدُ اللهِ جَمالُ الدّين بن يوسف الأَنْصارِيّ (761هـ)، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، تَحْقيق وَشَرْح: عَبْد اللَّطيف مُحَمَّد الْخَطيب، 1421هـ – 2000م ، ط1، الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِلثَّقافَةِ وَالْفُنونِ وَالآداب، السِّلْسِلَةُ التُّراثِيَّةُ: (21).

اِبْنُ يَعيش، مُوَفَّقُ الدّين يَعيش بن عَلِيّ (643هـ)، شَرْحُ الْمُفَصَّل، عالَمُ الْكُتُب، بَيْروت، د.ت.

The Renewing of Sayings In Some Issues Of Unrestricted Object In Arabic

Omar Okasha*

ABSTRACT

The study investigates three issues relating to the unrestricted object and to resurrect these issues from their origins. In the first issue, the unrestricted object, the added and descriptive, termed in the classical view as clarifying the type of the name, is only an unrestricted object only clarifying the type only. The researcher attempted in this study to give an argument for the purposes of the real grammar scholars by claiming that the unrestricted object is clarifying the type. The second debated issue is concerned with the reasons behind grammar scholars motivations to infer the (miṯla-like) without (Kāf in the original verb) in the implicit structure of the unrestricted object as in the following example: (sirtu saira al->Amīr). In the issue, the researcher claims that the likehood of using (Kāf) in the unrestricted object without (miṯla-like) for several considerations and reasons. The third issue was clarified by the researcher in his attempt to explain the implicit structure of the unrestricted object which is more correct in his opinion for the this type of speech (the added unrestricted object clarifying the type); in addition to providing some critics to the grammar scholars in their estimation to this structure.

Keywords: Arabic Grammar, Unrestricted Object, Types of Unrestricted Object, Deep Structure of Unrestricted Object.

- Language Center & Department of Arabic Language and Literature, Yarmouk University- Irbid, Jordan. Received on 25/6/2013 and Accepted for Publication on 3/11/2013.